الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر _بسكرة_
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

آثر المراجعة الداخلية على الأداء المالي والمحاسبي في قطاع التأمين

مشروع اشكالية مذكرة ماستر في علوم التسيير
تخصص : فحص محاسبي

اعداد الطالب :
سليماني فارس وحيد

الاستاذ المشرف:
د : بن عيشي عمار

الموسم الجامعي : 2017/2016

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى

الوالدين الكريمين الوالد حفظه الله وأطال في عمره

وأمي (رحمها الله و اسكنها فسيح جناته)

وإلى الاخوة والأخوات وإلى خالي (عبد الهادي)

كل الأصدقاء والصديقات وكل من قدم لي يد

المساعدة من قريب أو بعيد

إلى كل من حفظه قلبي ونسيه قلمي

سليماني فارس وحيد

الشكر

أولا وقبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل ويسر لي سبل إتمامه

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

كما يطيب لي التقدم بأسمى عبارات الشكر وجزيل العرفان إلى من دعمني ووجهني في إنجاز هذا العمل وساهم في إثراء معلوماتي

الأستاذ الفاضل

«بن عيشي عمار » جعل الله عمله هذا في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لموظفي شركات التأمين على تعاونهم معنا.

سليماني فارس وحيد

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المراجعة الداخلية على الاداء المالي في شركات التأمين الجزائرية ، ومن أجل معالجة ذلك تم إختبارعينة متكونة من (مدقق داخلي ،محاسب ، محلل مالي) العاملين بالشركات التالية (شركة التأمين الجزائرية SAA ،وشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

. تنطوي مهام عمل المراجع الداخلي في شركات التأمين على تقديم خدمات استشارية.. استخدام الاداء المالي في عملية مراجعة الحسابات و يخفض من تكاليف عملية مراجعة الحسابات.

. يستطيع المراجعون الداخليون في شركات التأمين تحديد كافة البيانات و المعلومات الخاصة بالتشغيل والتي يحتاجون إليها لمراجعة الاداء.

كما اوصت الدراسة ب:

. يلتزم المراجع الداخلي في شركات التأمين بمعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد الدولي للمراجعة الداخلية .

. تتمتع المراجعة الداخلية بالاستقلال التنظيمي الذي يساعده في فحص أداء الادارات الاخرى باستقلالية وموضوعية.

الكلمات المفتاحية : المراجعة ، المراجعة الداخلية ، الاداء المالي ، شركات التأمين الجزائرية .

Summary

This study aimed to know the effect of the internal audit on the financial performance of the Algerian insurance companies, In order to address this, a sample was tested, consisting of (an internal auditor, accountant, a financial analyst)and they are employees of the following companies (Algerian Insurance Company **SAA** and Algerian Insurance & reinsurance company **CAAR** and this study found the following results :

- The functions of the internal auditor of the insurance companies involve the provision of advisory services.

- The use of financial performance in the audit process of accounts and reduces the costs of a review process of accounts.

- Internal auditors in insurance companies can select all data and private information on the operation Which they need to review performance.

As recommended by the study :

- The internal auditor is committed to the insurance companies by internal auditing standards issued by the international institute of internal auditing.

- the internal review enjoys by the organizational independence which helps to examine the performance of other departments independently and objectively.

- key words: Review, Internal Audit ,Financial performance, Algerian Insurance Companies

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
الملخص بالعربية	X
الملخص بالانجليزية	X
المقدمـــــــــــة	أ-خ
طرح الإشكالية	أ
فرضيات البحث	ب
أسباب اختيار الموضوع	ب
أهداف الموضوع	ب
أهمية الموضوع	ت
منهجية الموضوع	ت
الدراسات السابقة	ت
تعقيب على الدراسات السابقة	ح
نموذج الدراسة	ح
هيكل البحث	خ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية والأداء المالي في شركات التأمين	47-1
تمهيد	1
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة.	2
المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة ومفهومها.	2
أولا: التطور التاريخي للمراجعة.	2
ثانيا: تعريف المراجعة.	3
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة.	4

أولا: أهمية المراجعة.	**4**
ثانيا: أهداف المرجعة.	**5**
المطلب الثالث : أنواع المراجعة.	**6**
المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية.	**9**
المطلب الأول : تعريف المراجعة الداخلية.	**10**
المطلب الثاني : أهداف و أهمية المراجعة الداخلية.	**11**
اولا : أهداف المراجعة الداخلية.	**11**
ثانيا: أهمية المراجعة الداخلية.	**13**
المطلب الثالث : أنواع و معايير المراجعة الداخلية.	**14**
اولا: أنواع المراجعة الداخلية.	**14**
ثانيا : المعايير المراجعة الداخلية.	**15**
المطلب الرابع : الضوابط الأساسية للمراجعة الداخلية.	**20**
اولا : تنظيم المراجعة الداخلية.	**20**
ثانيا : آلية عمل المراجعة الداخلية.	**20**
ثالثا . مساهمة المراجعة الداخلية في صنع القرارات.	**21**
المطلب الخامس : المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات.	**22**
اولا . مفهوم وطرق المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات.	**22**
ثانيا : نطاق ومخاطر المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات.	**25**
ثالثا : مخاطر المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات.	**26**
رابعا . إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات.	**29**
المبحث الثالث : الأداء المالي.	**34**
المطلب الأول :مدخل عام للأداء المالي.	**34**
أولا :ماهية الأداء.	**35**
ثانيا :ميادين الأداء.	**36**

ثالثا . العوامل المؤثرة في الأداء	37
المطلب الثاني :مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.	37
اولا . مفهوم الأداء المالي.	37
ثانيا . معايير الأداء المالي.	38
ثالثا : أهمية الأداء المالي.	39
رابعا : أهداف الأداء المالي.	40
المطلب الرابع : قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين	41
أولا :الأسس العامة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين.	41
ثانيا :قياس الأداء المالي.	42
خلاصة الفصل الاول.	47
الفصل الثاني: دراسة ميدانية.	68– 101
المبحث الاول : تقديم شركات محل الدراسة.	70
المطلب الاول : الشركة الجزائرية للتأمين(SAA).	70
أولا . نشأة وتطور مفهوم الشركة.	70
ثانيا . الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA).	71
المطلب الثاني : الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR).	72
اولا . نشأة وتطور مفهوم الشركة CAAR.	72
ثانيا . الهيكل التنظيمي لوكالة CAAR.	73
المبحث الثاني : مدخل الإجرائي للدراسة.	76
المطلب الاول : مصادر جمع المعلومات.	76
اولا. المصادر الثانوية.	79
ثانيا . المصادر الأولية.	80
المطلب الثاني : مجتمع الدراسة و عينته.	80

المطلب الثالث : الصدق و الثبات.	81
اولا . صدق الاداة.	81
ثانيا . ثبات الاستمارة.	81
المطلب الرابع : أساليب التحليل الاحصائي	83
المبحث الثالث : تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض.	83
المطلب الاول : وصف خصائص عينات الدراسة.	83
المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة.	86
المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة.	94
اولا . العلاقة بين المراجعة الداخلية و الاداء المالي.	94
ثانيا . علاقة التأثير بين المراجعة الداخلية و الاداء المالي.	94
الخاتمة.	97
اولا . النتائج.	97
ثانيا . التوصيات.	99

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خصائص عينة الدراسة(الجنس)	65
2	خصائص عينة الدراسة(العمر)	65
3	خصائص عينة الدراسة(الرتبة الاكاديمية)	66
4	خصائص عينة الدراسة (مدة الخدمة)	66
5	تحليل فقرات المحور الاول	67
6	تحليل فقرات المحور الثاني	69
7	تحليل فقرات المحور الثالث	70
8	نتائج علاقات الارتباط بين المراجعة الداخلية و الاداء المالي	73
9	تأثير بين المراجعة الداخلية والاداء المالي	74

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أسلوب المعالجة المتزامنة	33
2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين SAA	60
3	الهيكل التنظيمي على مستوى الوكالات CAAR	62

مقدمة علمية

1. مقدمة

تشهد المراجعة الداخلية في السنوات الاخيرة اهتماما متزايد من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة ، وتمثل هذا الاهتمام في نواح عديدة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء ادارات مستقلة للمراجعة الداخلية ، مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية المؤهلة ، لتمكينها من تحقيق الاهداف المرجوة بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

فوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة ، يهدف إلى مراجعة العمليات المالية و المحاسبية و غيرها من العمليات لخدمة الإدارة من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة ، كما تهدف المراجعة الداخلية إلى التحقق من الدقة المحاسبية و المحافظة على الأصول و كذلك مراجعة أنشطة المؤسسة. وقد تطورت وظيفة المراجعة الداخلية تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة نظرا لطبيعة المشاكل التي تقابل المؤسسات والشركات المختلفة والناجمة عن تعقد العلاقات والمعاملات التجارية والاقتصادية نتيجة للتوسع في حجم النشاط والتطور في أساليب العمل وإدخال النظم التكنولوجية الحديثة(مثل أجهزة الحاسب الآلي) .

ومع اتساع نطاق المراجعة الداخلية لتشمل استخدام الأدوات الإحصائية واستخدام كل من المؤشرات والنسب المالية لتقييم وتحسين الأداء المالي وذلك للحد من المخاطر والوصول إلى أعلى حد ممكن من الكفاءة والفعالية في الأداء المالي التي تخدم الأهداف المرسومة وكل هذا من أجل أن تكون الوضعية المالية للمؤسسة واضحة لكل أصحاب الشأن ، ويكون كل ذلك من خلال التقرير الذي يضعه المراجع الداخلي ويتم بفحص وتقييم كل العمليات وخروجه برأي فني محايد يعبر فيه عن مدى مصداقية القوائم المالية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير المراجعة الداخلية على الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية ؟

2. الفرضيات : للاجابة على الاشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية و الاداء المالي في شركات التأمين الجزائرية.

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية.

3. أسباب اختيار الموضوع

- مساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بالدراسات المراجعة الداخلية في مجال الأداء المالي لقطاع التأمين.
- حاجة القطاع التأمين الي المراجعة الداخلية قصد تحسين الأداء المالي لها .
- رغبة منا لتعرف أكثر على مجال عمل المراجع وخاصة في مجال المالية
- شرح مدى تأثير المراجعة الداخلية على الأداء المالي .
- يدخل الموضوع ضمن صميم التخصص.

4. أهداف الموضوع

نسعى من خلال البحث الى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية ومدى تأثيرها على الأداء المالي لقطاع التأمين .
- تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين.
- الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية والعمل على تطويرها من خلال توفير كل الأساليب الحديثة.

5. أهمية الموضوع

- تكمن أهمية الموضوع في التوصل الى مدى تأثير المراجعة الداخلية في الأداء المالى لشركات التأمين .
- تحسين المراجعة الداخلية يساهم في رفع مستوى الاداء المالي لقطاع التأمين .
- أهمية المراجعة الداخلية في تحقيق من صحة البيانات المالية لاعتبارها ذات أهمية كبيرة داخل شركات التأمين.

6 . منهجية الموضوع

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتم اتباعها للوصول إلى النتائج لتحقيق أهداف الدراسة ، وبناء على طبيعة الدراسة الاهداف التي يسعى لتحقيقها فقد استخدما الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع ووصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كما وكيفا ومن ثم تحليل وتفسير وربط نتائجها للوصول للاستنتاجات لحل مشكلة الدراسة.

7 . حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الآتي :

الحدود المكانية : شركات التأمين بولاية بسكرة، وهي (شركات التأمين الجزائرية SAA ، شركات التأمين واعادة التأمين الجزائرية CAAR)

الحدود الزمنية :امتدت فترة الدراسة من 20 أفريل 2017 إلى 20 ماي 2017.

8 . الدراسات السابقة

نظرا لأهمية الموضوع وإطلاعنا عليه تركزنا المراجعة الداخلية في الأداء المالي لقطاع التأمين لم يتم التطرق اليه بصفة خاصة ومن هذه الدراسة نذكر منها .

- **مجنح عتيقة(2006)، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**

ـ هدفت الدراسة الى تناولت الباحثة الجانب النظري لكل من تقييم الأداء المالي للمؤسسات و التدقيق الداخلي ، ثم قامت بإيجاد العلاقة بينهما .

. توصلت الى أن مصلحة الموازنة في الوحدة محل الدراسة لم تعتمد على الطرق العلمية في تقديراتها ، مما يدل ذلك على عدم تطبيق الجانب النظري و العلمي على الجانب العملي.

- **نيفين عبد الله أبو سمهدانة (2006)، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط و أداء عملية المراجعة.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اقتراحات لتشجيع مراجع الحسابات القانونية في قطاع غزة على استخدام المراجعة التحليلية عند فحص القوائم المالية.

توصلت الى أن المراجعين في قطاع غزة لا يستخدمون المراجعة التحليلية ، أي نقص في استخدام هذا الأسلوب.

- **شدري معمر سعاد:2009 دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز ,مذكرة ماجستير ,كلية التسيير ,فرع مالية ,جامعة بومرداس.**

هدفت الدراسة الى اي مدى تساهم اجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور وفعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء بالمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة ومؤسسة سونلغاز بصفة خاصة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها :

ان المراجعة الداخلية تعتبر الركيزة والاداة الاساسية في التحقق من صحة البيانات المعلومات المحاسبية ,من اجل سلامة مركزها المالي وتحسين الاداء داخل المؤسسة.

- **دراسة كلا من Arena 2006 بعنوان *Internal audit inItalian in organizations : A multiple case study***

والتي هدفت إلى وصف الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية في ستة شركات ايطالية وتحري وتحليل اثر التعليمات المشرعة عليها وذلك عبر دراسة مقارنة بين أقسام التدقيق الداخلي في هذه الشركات الستة وذلك عبر إجراء مقابلات مع مدراء التدقيق الداخلي في هذه الشركات والاطلاع على عينات من تقارير التدقيق الداخلي والوثائق العامة والتعليمات الداخلية المتعلقة بالحوكمة فيها ووجدت الدراسة تنوعا كبيرا في الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية وكذلك سلطت الدراسة الضوء على الضغوط المؤسساتية

"institutional pressures" التي يتعرض لها المدققين الداخليين كما وقدمت الدراسة دليلاً إضافياً على تأثير العوامل الأخرى على تطور أداء أقسام التدقيق الداخلي حيث وجدت الدراسة أنه بالنظر إلى الخصائص الرئيسية لأقسام التدقيق الداخلي فانه يوجد في ايطاليا ثلاثة نماذج من الشركات، النموذج الأول هو تلك الشركات التي لا يوجد بها قسم مستقل للتدقيق الداخلي ولكن يوجد بها نظام للرقابة الداخلية كأحد المتطلبات القانونية، أما النموذج الثاني فهي شركات يوجد بها قسم مستقل للتدقيق الداخلي ولكن ينحصر دورها في تدقيق الالتزام بالقواعد والإجراءات وهذه الشركات أشارت فيها المقابلات إلى وجود مدى كبير من الضغوط المؤسساتية، أما النموذج الثالث فهو الشركات التي يتعدى دور التدقيق الداخلي فيها لرقابة على القوائم المالية واختبارات الالتزام بالقواعد والإجراءات إلى العمليات الإدارية بمراحلها وأنواعها ومستوياتها المختلفة وأظهرت المقابلات في هذه الحالة أن العوامل المؤثرة على تطور أداء أقسام المراجعة الداخلية علاوة على الضغوط المؤسساتية يمكن حصرها بالتالي:

ـ التدريب والثقافة حيث أن الدور الاستشاري للمدققين الداخليين يضطرهم إلى الإلمام بجميع مراحل العمل في الشركة .

. الشخصية والقدرات القيادية والتي تجعل المدقق الداخلي قادرا على إقناع جميع مستويات الشركة بدوره في تدعيم وإسناد النشاط.

- **دراسة كلا من Sarens و De Beelde 2006 بعنوان 'Internal auditors' perception about their role in risk management - A companies comparison between US and Belgian**

والتي هدفت إلى توضيح ووصف دور المدققين الداخليين في عملية إدارة المخاطر وإجراء مقارنة بين فهم المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا لدورهم في عملية إدارة المخاطر، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بإجراء مقابلات مع عشرة مدراء للتدقيق الداخلي في كل من البلدين.

. واستنتجت الدراسة أنه في حالة بلجيكا فإن المدققين الداخليين يركّزون جل اهتمامهم على تصحيح أية عيوب في نظام إدارة المخاطر الخاص بشركاتهم ويلعبون دوراً محورياً في نشر الوعي والإدراك وصياغة نظام ملائم لإدارة المخاطر في شركاتهم، أما في الحالة الأمريكية فقد كانت التقديرات الموضوعية للمدققين الداخليين وآراءهم بخصوص إدارة المخاطر جزءاً جوهرياً من متطلبات النظرة الحديثة عن التدقيق الداخلي ومتطلبات قانون Sarbanes-Oxley act .

- **دراسة كلا من** Stewart **و** Kent 2006 **The use of internal audit by Australian companiesf**

والتي هدفت إلى استطلاع مدى استخدام الشركات الاسترالية المدرجة في السوق للمراجعة الداخلية بشكل طوعي وتحديد العوامل التي دعت هذه الشركات لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك عبر استبيان وزع على الشركات الاسترالية المدرجة في البورصة وقد اعتمدت الدراسة تعريف معهد المدققين الداخليين كمفهوم يحدد نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة كعوامل تشجع على تبني وظيفة التدقيق الداخلي واجري على ضوئه مسح على جميع الشركات المدرجة وقد وجدت الدراسة أن ثلث الشركات الاسترالية فقط قامت باستخدام المراجعة الداخلية كوظيفة وفق مفهوم معهد المدققين الداخليين وان العامل الأساسي وراء ذلك كان هو حجم الشركة كما استنتجت الدراسة وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وكذلك وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي والقدرة على إدارة المخاطر كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة غير قوية بين الحوكمة ووجود التدقيق الداخلي في الشركة كما استنتجت الدراسة ضرورة تقوية العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق كما أوصت بضرورة دعم طواقم المراجعة الداخلية بموظفين على قدر من المهنية والكفاءة حيث يوجد لدى العديد من الشركات طاقم غير كافي للقيام بالتدقيق الداخلي وفق المنظور الحديث لها.

ومن الواضح أن هذه الدراسة تناولت مدى استخدام وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الاسترالية ولم تتطرق إلى الدور المنوط بهذه الوظيفة في تحسين الأداء وضبط الأداء المالي والإداري.

8 . تعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة(دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط و أداء عملية المراجعة، المراجعة الداخلية، مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تناولت أثر المراجعة الداخلية على الاداء المالي في شركات التأمين الجزائرية من خلال القيام بدراسة ميدانية على المؤسسات التالية : شركة التأمين الجزائرية SAA ، شركة التأمين وإعادة التأمين الجزائرية CAAR.

9 . نموذج الدراسة:

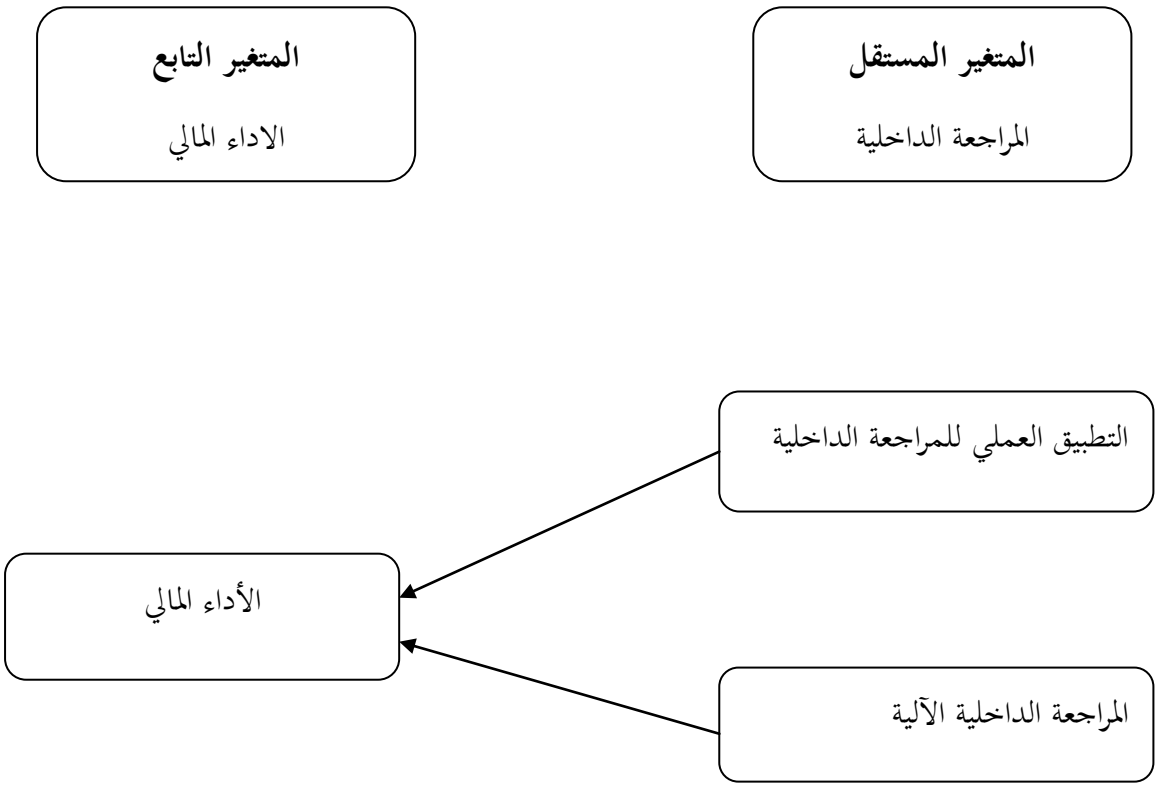

المصدر : من إعداد الطالب

10 . هيكل البحث :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فصل نظري ويحتوي على المباحث التالية : المبحث الاول الاطار المفاهيمي للمراجعة ، اما المبحث الثاني فتناول الاطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية ، اما المبحث الثالث فقد تناول الاطار المفاهيمي للأداء المالي .أما الفصل التطبيقي فيحتوي على المبحثين ، المبحث الاول يتناول المدخل الاجرائي للدراسة ، أما المبحث الثاني فيتناول تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات .

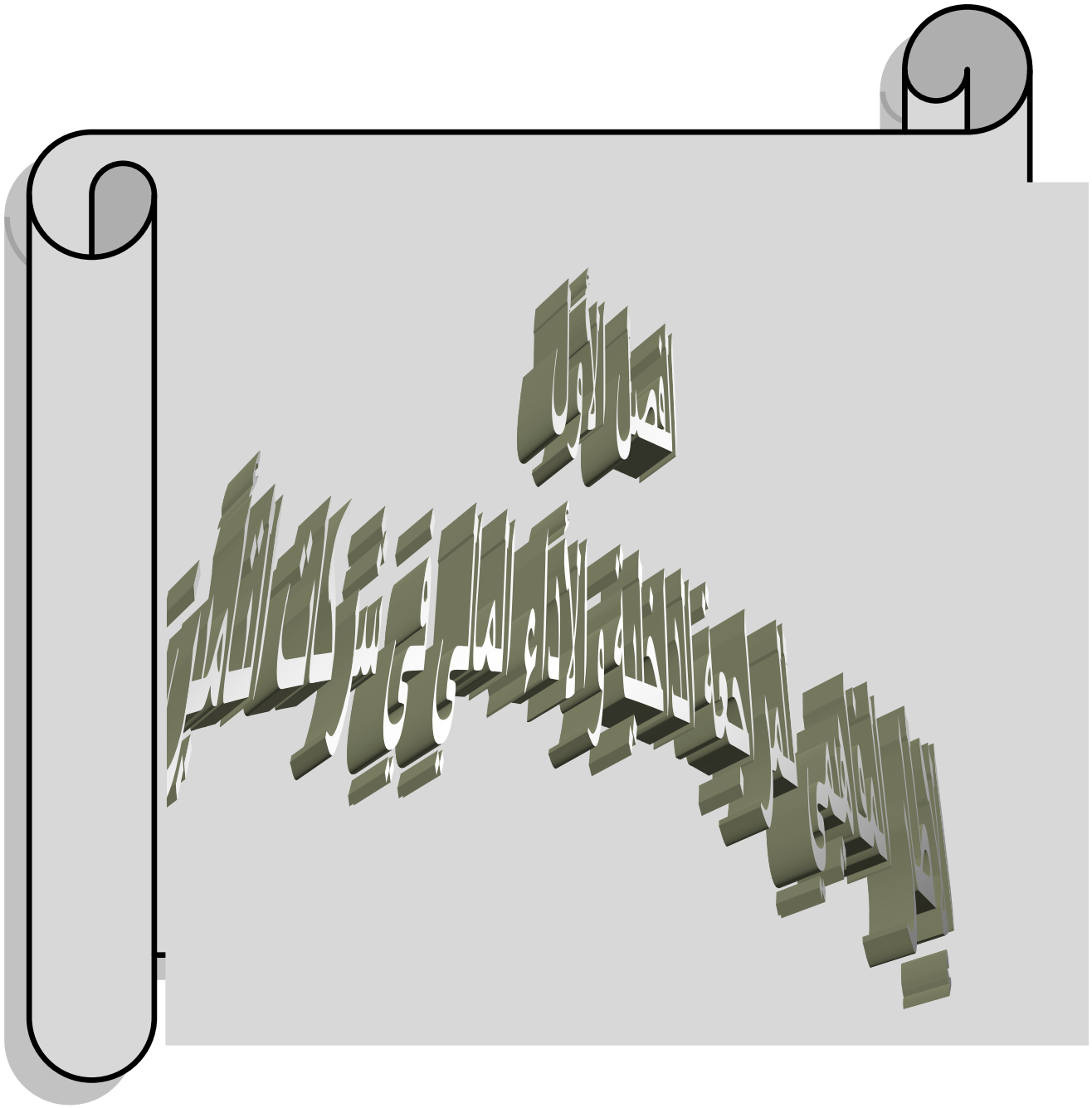
الفصل الأول
الإطار المنهجي لدراسة أداء الخدمة والأداء العملي في شركات التأمين

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية والأداء المالي في شركات التأمين

تمهيد

إن الفضائح المالية في منظمات الأعمال الناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات و خاصة الشركات التي تقوم بعملية التدقيق ، مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المؤسسة و المستفيدين منه بأن الأعمال يتم إنجازها وفقا لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها ، وأن أصول والتزامات المؤسسة حقيقة ويتم المحافظة عليها.

حيث يعتبر مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذا ينطوي إلى العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة ، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها وخاصة شركات التأمين لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية ، أما من الناحية العلمية فقد اهتم بهذا الموضوع جميع الشركات بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص ، ولقد سعت الشركات قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تتم صياغتها لديمومة الشركة و استمراريتها وتحقيق أرباحها. إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها ، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها ، وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء المالي .

ويتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للمراجعة .

المبحث الثاني :الاطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية.

المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي للأداء المالي.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمراجعة

المطلب الاول : التطور التاريخي للمراجعة ومفهومها

اولا : التطور التاريخي للمراجعة

في بداية الوهلة الأولى كانت طرق عملية المراجعة يقودها أصحابها بسبب قلة التعاملات التجارية ، وعدم اتساعها ، وبذلك كان صاحب رأس المال هو الذي يقيد ويراقب أعماله في نفس الوقت[1] .

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بان هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال أو الحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل ، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم ، فعلى حسب خالد أمين فإن المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصرين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة[2].

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة والتدقيق كان في فينيسيا بايطاليا عام 1581م ، حيث تأسست كلية (**roboratif**) لتكوين خبراء محاسبين وكان يجب على مزاولة مهنة المراجعة مستقلة في بريطانيا عندما أنشأة جمعية المحاسبين القانونيين " بأدنبرة " سنة 1854م، بصدر قانون الشركات في بريطانيا عام 1862م والذي ينص على وجوب المراجعة من اجل حماية أموال الملاك من تلاعب الشركات ساعد على زيادة الاهتمام بمهنة المراجعة الأمر الذي أدى إلى انتشارها الواسع.

وفي فرنسا لم تعرف مهنة المراجعة إلا في سنة 1881م أما الولايات المتحدة الأمريكية عرفت هذه المهنة عام 1882م ، أين وجدت المراجعة البيئة الملائمة لزيادة وتيرة التنظيمات المتلاحقة على هذه المهنة وتم إنشاء المعهد الأمريكي

[1] زين يونس ، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الداخلية، مطبعة سخري، الوادي، الجزائر، 2011، ص9

[2] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2003، ص6

للمحاسبين القانونيين سنة 1912م ، أما باقي الدول كألمانيا فعرفت هذه المهنة سنة 1896م ، وكندا سنة 1902م ، استراليا 1904م ، وفنلندا سنة 1911م ، حتى وصلت إلى أن لا يخلو اليوم بلد من وجود مهنة المراجعة[1] .

ثانيا : تعريف المراجعة :

عرفت **الجمعية المحاسبية الامريكية** للمراجعة على أنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية ، ثم توصيل النتائج الى الاطراف المعنية[2].

وعرف ايضا على انه التدقيق وبصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل و محايد لآي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني[3]

وعرفت الراجعة على انها الاختبار التقني والصارم وبناء من طرف مهني مؤهل ومستقل ، يمكنه من إعطاء رأي محايد ومعلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ،وعلى مدى احترام المعايير في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف[4].

ومما سبق نعرف المراجعة على انها تشمل عملية المراجعة الفحص والتحقيق والتقرير حول المعلومات المقدمة و المصورة لنتائج الاعمال.

ـ الفحص : ويعني التأكد من مدى سلامة العمليات التي تم تسجيلها المجمعة للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة.

ـ التحقيق : إمكانية الحكم على مصداقية القوائم المالية المقدمة كتعبير سليم و صحيح لنتائج الاعمال ، ومن هنا نستطيع القول أن الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان ومتكاملتان ،و بهما يمكن للمراجع من إبداء رأي فني محايد.

. التقرير : هو تلخيص النتائج الفحص و التحقيق و إثباتها في تقرير يستخدمه من يهمه .

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 19

[2] أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2006 ، ص18

[3] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 9

[4] احمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ط1 ، 2009 ، ص 24

المطلب الثاني : أهمية وأهداف المراجعة

اولا : أهمية المراجعة :

تكمن أهمية المراجعة في كونها وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة العديد من الاطراف الطالبين لخدماتها و مخرجاتها وكل طرف حسب الحاجة[1] :

1 . مسيرو المؤسسة : يعتمدون اعتماد شبه كلي على المعلومات المحاسبية لوضع الخطط و الميزانيات التقديرية ومنه مراقبة الأداء وتقييمه ومنه تحرص على أن تكون تلك البيانات والمعلومات مدققة من طرف هيئة فنية محايدة.

2 . البنوك : تعتمد على المعلومات المستقاة من القوائم المالية المدققة من طرف هيئة فنية محايدة كي تبني عليها قرارات منح القروض وتسهيلات ائتمانية .

3 : الدولة : فتعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي :

التخطيط والرقابة ، فرض الضرائب وتحديد الأسعار لبعض المواد المحمية ، تقرير الإعانات لبعض الصناعات التي تهتم بترقيتها.

4 . العمال : حيث تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الادارة بشأن الاجور و المشاركة في الارباح المحققة.

5 : المساهمين والملاك : يهتم المساهمين في نتائج المراجعة و هذا للتأكد من :

. قدرة المسؤولين على التسيير الناجح.

. الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.

. الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الاقل الحد من انتشارها.

6 . المساهمين المحتملين : وهم أصحاب المخدرات ، حيث تقدم كضمان أساسي لطلب القروض والتحرك في حالات العسر المالي أو قرار الافلاس أوفي حالة استثمارات جديدة لطلب مساهماتهم .

[1] بن عمارة منصور ، حولي محمد ، ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة ، مداخلة معايير المراجعة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة ، الجزائر ، 2011 ، ص ص، 7 ، 6

7 . الدائنون والموردون : إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات والتي تتم بين المؤسسة و متعامليها و دائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية والمركز المالي ، كما أن الدرجة السيولة والربح يعدان ذاتا أهمية قصوى لهم ، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة المالية ولتحديد لاتجاهها.

ثانيا : أهداف المرجعة

انطلاقا من التعاريف المقدمة سلفا للمراجعة والتطور المستمر الذي عرفته هذه المهنة يظهر لنا جليا أن أهداف المراجعة تطورت نظرا للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ، ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المالية من جهة أخرى، ومن هنا يمكن لنا أن نستخلص أهداف المراجعة التالية[1]:

1 . الوجود والتحقق: يسعى المراجع في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية والقوائم المالية الختامية الأخرى موجودة فعلا.

2 . الملكية والمديونية : هذا الهدف مكمل للهدف السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك المؤسسة وان الخصوم التزام عليها.

3 . الشمولية : بهدف الوصول إلى الشمولية يتطلب علينا التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة، والعمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومة شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة أخرى ، والذي يعتبر من بين الأهداف المراجعة لإعطاء مصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

4 . التقييم والتخصيص : تهدف المراجعة من خلال هذا العنصر إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا لطرق المحاسبة المعمول بها ، كطرق إهلاك الاستثمارات، وكذلك طرق تقييم مخرجات المخزونات ، ومن ثمة تخصيص هذه العملية في الحسابات الخاصة بالانسجام مع المبادئ المحاسبية المعمول بها.

5 . العرض والإفصاح : تسعى الأطراف المستعملة للمعلومة المالية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المالية والمتمثلة في

[1] زين يونس ، عوادي مصطفى ، مرجع سابق، ص، ص 17 ، 18

المعلومات التي أعدت وفقا لمعايير الممارسة المهنية ثم تقديمها بشكل سليم يتماشى مع المبادئ المحاسبية إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع الذي يثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها.

6 . إبداء رأي فني : يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة التي قام بها ، إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المالية الناتجة عن النظام المولد لها ، لذا ينبغي هذا الأخير وفي إطار ما تمثله المراجعة القيام بالفحص للتحقق من العناصر التالية:

. المتحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.

. مراقبة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

. تقيم الهيكل التنظيمي.

. التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.

. محاولة الكشف عن حالات الغش ، التلاعب والأخطاء

. تقييم الأداء داخل نظام والمؤسسة ككل.

. تقييم الأهداف والخطط.

المطلب الثالث : أنواع المراجعة

هناك أنواع متعددة من المراجعة تختلف باختلاف الزاوية التي تنظر إلى عملية المراجعة من خلالها ، ولكن مستويات الأداء التي تحكم الأنواع واحدة ، وبوجه عام تصنف المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي:[1]

1 . من حيث الإلزام في تنفيذ المراجعة : وتنقسم إلى :

أ . مراجعة إلزامية : وهي مراجعة التي يلزم القانون بالقيام بها ، حيث يستلزم المشروع بضرورة تعيين المراجع الخارجي في مراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية الختامية للمشروع.

[1] عبد الفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ، أسس المراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 30

ب . **مراجعة اختيارية** : إن أمر تقرير القيام بالمراجعة يعود إلى أصحاب المصلحة فيه ما يضفي الصفة الاختيارية على المراجعة وبناءا عليه فإن عملية تعيين المراجع تترك لأصحاب المشروع وذلك فيما يخص المشروعات في شركات الأشخاص عموما.

وهي المراجعة التي لا يلزم بها القانون أن تكون بطلب أصحاب المنشأة وقد تكون كاملة أو جزئية.

2 . من حيث مجال أو نطاق المراجعة : يعتبر مجال أو نطاق المراجعة من بين أهم المحددات التي تفرز نوعين من المراجعة هما على النحو الأتي[1]:

أ . المراجعة الكاملة: يقوم بفحص البيانات والسجلات والقيود المثبتة بقصد إبداء رأي فني محايد حول صحة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ككل ، فعملية المراجعة لا بدا أن تتقيد بمعايير ومستويات المراجعة المتعارف عليها. بات من الضروري تبني أسلوب العينة في اختيار المفردات التي يقوم المراجع بفحصها بغية إصدار رأي فني محايد حول جميع المفردات مما يعكس صراحة مسؤولية المراجع على جميع المفردات لا على العينة التي شملتها اختباراته نشير في الأخير إلى أن إتباع أسلوب العينة والاختيار في المراجعة زاد من اهتمام المؤسسات بنظام للرقابة الداخلية ، لان كمية الاختبارات وحجم العينة يعتمد في اختيارها على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

ب . المراجعة الجزئية : تعتبر المراجعة الجزئية من بين الأنواع الأكثر تطبيق في المراجعة الخارجية ، كان يوكل إلى مراجع خارجي مراجعة بند معين من مجموع البنود كمراجعة النقدية أو الديون أو الحقوق أو المخزون دون غيرها ، وسبب انتشار هذا النوع يكمن في الشكوك في البند المراد مراجعته سواء من الجهة المسيرة أو الشركاء في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب يظهر في عدم دقة وصراحة المعلومات الناتجة عن النظام المولد للبند.

تبعا لما سبق ، أصبح من الضروري تقييد هذا النوع من المراجعة بالعناصر الآتية:

. وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية المراجعة.

. إبرام ذمة المراجع من القصور والإهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه.

. حصر مسؤولية المراجع في مجال المراجعة أو في البند المعهود إليه.

[1] محمد تهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سابق ، ص22

3 . من حيث وقت عملية المراجعة : يتضمن نوعين:[1]

أ . المراجعة النهائية : يقصد بها بداية المراجعة في نهاية الفترة المالية للمنشاة ، بعد أن تكون الدفاتر قد أقفلت وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت ، ويمتاز هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر والتغير في أرصدة الحسابات بعد مراجعتها حيث تبدأ عملية المراجعة بعد ترصيد الحسابات واقفال الدفاتر.

ب . المراجعة المستمرة: يقصد بها قيام عملية المراجعة والفحص بصفة مستمرة إذ يقوم المراجع أو مندوبه بزيارة المنشاة بفترات متعددة خلال السنة المالية للمراجعة وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات ، بالإضافة إلى المراجعة النهائية للقوائم المالية في نهاية السنة المالية بعد ترصيد الحسابات و اقفال الدفاتر ، يتم هذا النوع ويسير وفق برنامج مرسوم يعده ويجهزه المدقق على ضوء دراسته وتقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية.

4 . من حيث الاختبارات : تنقسم إلى نوعين[2] :

أ . المراجعة الشاملة : تعني المراجعة الشاملة أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات أي أن يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص ، ومن الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمنشات صغيرة الحجم ، حيث انه في حالات المنشآت كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المراجع الخارجي على مراجعتها باستمرار.

ب . المراجعة الختبارية : أن زيادة حجم المؤسسات والعمليات التي تقوم بها أدى إلى استحالة القيام بمراجعة شاملة لكل القوائم المالية والمفردات بالتفصيل لذا استوجبت الحالة اللجوء إلى المراجعة الاختبارية التي تعني قيام المراجع بمراجعة جزء من الكل أي اختبار عدد من العناصر والقوائم المالية والمحاسبية التي يمثل المجتمع من أين تم اخذ العينة ثم يقوم المراجع بإبداء رأيه انطلاق من هذه العينة.

5 . من حيث القائم بعملية المراجعة : تقسم المراجعة النوعين هما :

أ . المراجعة الخارجية : تقوم بها جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد يكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام ، حيث أن الوظيفة الأساسية للمراجعة الخارجية

[1] خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،1998 ص12

[2] محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003 ، ص15

هي فحص مستند لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا دقيقا ومحايد للتحقق من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها ، إن عمل المراجع الخارجي لا يقتصر لتحقيق الهدف السابق بل يتعدها ليشمل إبداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية أو بيان مدى تنفيذ السياسات الموضوعة للمؤسسة أو فحص لغرض خاص مثل شراء المؤسسة أو إدماج المؤسسة ، والمراجعة الخارجية تقع عادة في نهاية المدة المالية كما انها شاملة وكاملة حيث أن المراجع يعمل دون القيد ويتطلع على ما يريد متى شاء وهو إلزامي وتفرضه القوانين إلا انه اختياري من حيث اختيار العينة ، وعادة ما يكون موضع ثقة وتقرير لما يتمتع به من استقلال وحياد وعلم وخبرة ودراية وهو بالطبع مسؤول عما ينظمه التقرير من بيانات وحقائق مالية وأراء مسؤولة على ذلك تحددها القوانين السائدة والمعمول بها.[1]

ب . المراجعة الداخلية : تعرف المراجعة الداخلية على أنها وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين ، وتتناول الفحص ألانتقادي المنظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة بهدف التحقق من مدى الالتزام بهذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءاتها وفعاليتها وأداء الإدارات والأقسام.[2]

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

تعددت الآراء حول طبيعة المراجعة الداخلية كأحد أنواع المراجعة ،فالبعض يعتبره أسلوب علمي ، وآخرون يعتبرونه وظيفة إدارية بحتة ،او نشاط علمي مستقل ،إلا أن فهم ماهية المراجعة الداخلية يقتضي معرفة الأهداف التي يسعى الى تحقيقها،والدور الذي يؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية في المؤسسة ،وذلك بالاستناد إلى تعار يف المراجعة الداخلية المقترحة من قبل الهيئات المتخصصة والباحثين في هذا المجال. ماهية المراجعة الداخلية يقتضي معرفة الأهداف التي يسعى الى تحقيقها،والدور الذي يؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية في المؤسسة ،وذلك بالاستناد إلى تعار يف المراجعة الداخلية المقترحة من قبل الهيئات المتخصصة والباحثين في هذا المجال.

المطلب الأول : تعريف المراجعة الداخلية:

[1] رأفت محمود سلامة ، علم تدقيق الحسابات ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص39

[2] زين يونس ، عوادي مصطفى ، مرجع سابق ، ص 35

1 . تعريف المراجعة الداخلية

عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية بأنها النشاط التقييمي المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم الخدمات الوقائية للإدارة.[1]

وعرف معهد المدققين الداخليين المراجعة الداخلية على انها "نشاط تأكيدي واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها،وهو يساعد المؤسسة على تحقيق اهدافها من خلال منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر ،الرقابة و حوكمة الشركات".

وهناك تعريف آخر للمعهد المدققين الداخليين سنة 2010"هو نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف اضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ،وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحكومة والرقابة وإدارة المخاطر.

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين المراجعة الداخلية على أنها تدقيق العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر، حيث تتخذ من قبل أشخاص يعينون وفق شروط خاصة"[2].

عرفت المراجعة الداخلية بأنها"مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئة الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكيد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية اصول وممتلكات المشروع وفي التأكيد من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم .وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها .وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية للإنتاجية القصوى .

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين المراجعة الداخلية "هي فعالية تقييميه مقامة ضمن المنشأة لغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها ."

ويلاحظ من جميع التعريفات السابقة أن وظيفة المراجع الداخلي هي اعم واشمل من مجرد المراجعة المالية والمحاسبية وإنما تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية وتقييم الخطط والسياسات والإجراءات واقتراح السبل المناسبة لتطويرها وتقييم

[1] معهد المراجعين الداخليين (IFACI) سنة 1999و2010 ، ص07
[2] المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، 2000 ،ص 15

الالتزام بها من جانب الموظفين وحسن استغلال الموارد والكفاءة ،كما يلاحظ بأنها نشاط مستقل داخل المنشأة وأنها موجودة أساسا لخدمة الإدارة كونها أداة رقابية ويرى الباحث أن دور المراجع الداخلي الرقابي يضع المراجع الداخلي كنظام شامل للرقابة يشرف ويقيم ويدعم نظم الرقابة المختلفة ويراقب عليها وبالتالي فوجود مراجع الداخلي في الشركة يشكل ضمانة وركيزة أساسية لكفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى.

المطلب الثاني : أهداف و أهمية المراجعة الداخلية:

اولا . أهداف المراجعة الداخلية:

المراجعة تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها ، فعن طريق المراجعة الداخلية تتم مراجعة جميع المعلومات المالية و الإدارية و ذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة.[1]

إن تطور مفاهيم المراجعة الداخلية كان له أثر كذلك على تطور الأهداف بحيث كان هدفها الأساسي في السابق هو اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش أما حاليا فهو المساهمة في تقويم النظام التسييري الداخلي.

بصفة عامه ، يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية في توفير تقييم للجوانب الرقابية في التنظيم بما يساعد الإدارة في أداء وظائفها، وتعتبر المخاطر النسبية للأنشطة المختلفة هي العامل الأساسي الذي يؤثر في توجيه وظيفة المراجعة الداخلية . مع أن الهدف الرئيسي لوحدة المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم ،فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مراجعة وتقييم نظم المراقبة الداخلية.
- *تحديد مدى* التزام العاملين بسياسات المؤسسة و اجراءاتها.
- حماية أصول المؤسسة.
- منع الغش و الأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
- تقييم أداء الأفراد بشكل عام.

[1] خلاصي رضا ، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة ، دار هومة ، الجزائر ، 2013، ص02

- ❖ المشاركة في برامج تخفيض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها.
- ❖ تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية.

ويمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين أساسيين[1]:

1 . هدف الحماية : و يشمل هذا الهدف المحافظة على سلامة الأمور التالية:أصول الشركة بمختلف أنواعها ، النظم والإجراءات المالية و المحاسبية ، السياسات والخطط المعتمدة في المؤسسة ، نظام الضبط الداخلي.....الخ.

2 . هدف التطوير:يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة علاجية و ارشادية تتناول فحص ومراجعة وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية ووضع الحلول لها ورفعها بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة فضلا عن توفير وتزويد هذه الإدارة بالبيانات والمعلومات الخاصة بهذه النتائج التي تشمل جميع أوجه نشاط المؤسسة.

تتم العمليات السابقة من خلال التقييم الدوري لسياسات المحاسبية والمالية وكل المتعلقة بها والتأكد من أنها تسيير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف والتقييم الدوري لسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق اعلى كفاءة ادارية.

وهناك اهداف ثانوية أخرى تتمثل في:

- ❖ الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية و الإحصائية و اتخاذها كأساس للقرارات الإدارية الناجحة.
- ❖ من التحقق وجود حماية كافية لأصول المؤسسة ضد الفقد والسرقة.
- ❖ التحقق من أن المصروفات لا تنفق إلا في الأغراض الهامة و التأكد من تحصيل الإيرادات.
- ❖ المحافظة على أملاك المؤسسة من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس.
- ❖ مراعاة التزام الموظفين بالسياسات و الاجراءات المرسومة.

ثانيا . أهمية المراجعة الداخلية

[1]ثناء علي القباني ونادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ضل التشغيل الإلكتروني ، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2006،ص29

ترجع أهمية المراجعة الداخلية إلى كونها وسيلة لا غاية وتخدم عدة جهات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط المستقبلية[1].

تعد مهمة المراجعة الداخلية لكونها أداة رقابية فعالة تعمل على خدمة الفئات التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في رسم السياسات و اتخاذ القرارات الإستراتيجية ومن هذه الفئات نجد كل من:

1 . إدارة المؤسسة : وتعتبر المستفيد الأول من عملية المراجعة،فهي تطلعها على النقائص الموجودة في نظام المراقبة الداخلية،واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء معطياتها.

2 . المستثمرون : تمكنهم نتائج المراجعة من اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في المؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم.

3 . البنوك والدائنون الآخرين : يعتبر تقرير المراجع مرجعا هاما لمختلف الدائنين للمؤسسة من خلال معرفتهم مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة لاتخاذ القرار المناسب في كيفية التعامل مع المؤسسة مستقبلا.

4 . إدارة الضرائب : وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة بناءا على حصيلة المراجع الداخلي

5 . أهمية المراجعة لإدارة التسيير : تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تخدم في المراقبة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية وليس هناك من ضمان لصحة و دقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايد.

6 . أهمية المراجعة للملاك و المستخدمين : تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون بياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ القرارات في توجيه مدخراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية ممكنة.

7 . أهمية المراجعة للدائنين و الموردين : حيث يعتمدون على تقرير المدقق لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام من قبل المؤسسة في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه.

[1] يوسف محمود جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق،مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2008،ص 43

8 . أهمية المراجعة للهيئات الحكومية : وذلك لغرض التخطيط والمراقبة و فرض الضرائب و تحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الصناعات.

9 . أهمية المرجعة للبنوك و المؤسسات المالية الاخرى : تلعب هذه دورا هاما في تمويل قصير الأجل للمؤسسات ، لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها ، لهذا فإنها تعتمد على القوائم المالية وتقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية و قبول المؤسسة من الناحية الائتمان المصرفي (القروض).

المطلب الثالث : أنواع و معايير المراجعة الداخلية

اولا . أنواع المراجعة الداخلية:

تنقسم المراجعة الى قسمين مراجعة ادارية و مراجعة مالية[1]:

1 . المراجعة المالية : وهي تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية و المحاسبية و الاجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية:

. تحليل الحسابات و النتائج و استخراج الانحرافات الموجودة.

. اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير و موازين المراجعة.

. التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختبار الاجراءات الخاصة بالاستلام الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

2 . المراجعة الإدارية : وهي المراجعة تشمل فحص الاجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشطات الأخرى غير الناحية المالية او المحاسبية و لذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي :

[1] بن عميرة توفيق، المراجعة الداخلية في المؤسسة ،رسالة ماجيستير غير منشورة ،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004،ص 43

. دراسة و اختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الانتاجية من حيث مستوى الكفاءة الانتاجية و مراقبة الجودة.

. التأكد من السير برنامج التدريب للموظفين والعاملين بالمؤسسة ، وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج واقتراح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الاداء في العمل.

. المراجع الداخلي لا يتدخل في مهام مراقب التسيير الذي يقوم بوضع طرق التنبؤ و ضمان سلامة السياسات العامة للمؤسسة ،وإنما يتأكد فقط من أن هذه الطرق مطبقة جيدا وتستجيب للأهداف المرسومة.

ثانيا . المعايير المراجعة الداخلية :

تتمثل هذه المعايير في ما يلي[1]:

. استقلال المراجع الداخلي.

. الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي.

. نطاق المراجعة الداخلية.

. أداء عمل المراجعة الداخلية.

. إدارة قسم المراجعة الداخلية.

1 . استقلال المراجع الداخلي:

يجب على المراجع الداخلي أن يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات الممنوح لها ، كما يجب أن يكون

[1] سعيد عبد العزيز سليمان ، ادارة التدقيق الداخلي ،مجلة المدقق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، العدد 68.67 أيلول 2006،ص 13

المراجع موضوعيا في أدائه لأعمال المراجعة ، وذلك هو ما احتواه المعيار الأول حيث تضمن جانبين رئيسين والموضحين كما يلي[1] :

أ . مكان المراجع الداخلي في المؤسسة من حيث :

. المستوى الاداري التابع له المراجع.

. الجهة التي يقدم إليها تقرير المراجعة الداخلية.

. سلطة التعيين و العزل بالنسبة للمراجع.

- تحديد احتياجات إدارة المراجعة الداخلية من الأفراد والأموال و الأدوات المختلفة وذلك سنويا. في هذا الجانب فإن معظم الآراء للمؤسسات والشركات توجهت بوضع إدارة المراجعة الداخلية في مستوى مستقل يرتبط بمجلس الإدارة مباشرة.لأن ذلك يجعل المراجع الداخلي بعيدا عن أي ضغوط من الأقسام او الادارات الأخرى .

ب . الموضوعية:

يقصد بالموضوعية بأنها أمر ذهني يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أداءه لعمله ، بحيث يجب ألا يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في اي أمر من أمور المراجعة.بمعنى أنها تتمثل في الواقعية في الحكم على عملية المراجعة ويتم ذلك من خلال ما يلي:

. تحديد اختصاصات العاملين في إدارة المراجعة الداخلية.

. تحديد حالات التعارض في الاختصاصات داخل الإدارة.

. تغيير وتبديل المهام بين أعضاء الادارة من وقت لآخر.

. عدم قيام المراجع بمهام وأعمال تخص إدارات و أقسام أخر.

. عدم قيام أفراد تم تحويلهم من إدارات أخرى إلى إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها.

[1] عبد الوهاب نصر علي ،معايير الرقابة والمراجعة الداخلية،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية ، 2016 ،ص243

2 . الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي:

ويتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية:

ـ الكفاءة العلمية : حيث يجب أن تزود إدارة المراجعة الداخلية بعدد من المهارات الفنية المناسبة ، والتي يتوفر فيها قدرا مناسبا من التعليم لممارسة هذه الوظيفة.

. الخبرة العلمية : بمعنى أنه يجب ان يمتلك العاملين في إدارة المراجعة الداخلية خبرة عملية كافية تمكنهم من القيام بأعمال المراجعة بكفاءة و فاعلة.

ـ الفهم و الالتزام بمعايير الممارسة المهنية : فيجب على المراجع الداخلي أن يكون فاهما و متقيدا بالمعايير المهنية عند ممارسة أعمال المراجعة.

ـ دراسة و فهم العلوم السلوكية : حيث يجب على المراجع الداخلي أن يكون لبقا و بارعا في تعامله مع الافراد والاتصال بهم بفاعلية.

. توافر الصفات الخلقية : ومنها النزاهة والصدق والمحافظة على السرية.

وخلاصة هذا المعيار أنه يجب على المراجع الداخلي أن يمتلك المعرفة و المهارة وغير ذلك من المكملات اللازمة لأداء المسؤوليات.

3 . نطاق المراجعة الداخلية:

ويتضمن هذا المعيار الجوانب التالية[1]:

أ . فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ، ومدى تحقيق أهدافها التالية :

. حماية ممتلكات وموارد المؤسسة من أي التصرفات غير مرغوب فيها.

. دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة.

[1] محمد السيد سرايا،أوصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية،مصر،2006 ، ص13

. التحقق من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل.

. التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات.

ب . فحص مدى جودة وفاعلية الأداء و مدى تحقيق الاهداف والنتائج المرجوة بفاعلية :

يجب على المراجع الداخلي ان يقوم بمراجعة برنامج التشغيل وطريقة تنفيذه ، حتى يتأكد من ان النتائج التي تتحقق تتفق مع الاهداف المحددة للتشغيل ،وأن برامج التشغيل قد نفذت وفقا للخطط التي تم وضعها.

4 . أداء عمل المراجعة الداخلية:

ويتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية[1] :

أ . تخطيط عملية المراجعة **الداخلية** : حيث يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالتخطيط لكافة خطوات و اجراءات المراجعة الداخلية ، حيث تتضمن عملية التخطيط تحديد ما يلي :

. أهداف المراجعة الداخلية.

. برنامج أداء مهمة المراجعة الداخلية.

. تخطيط للمراجعة والموازنات المالية.

. تقارير النشاط.

ب . فحص وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها كافية ، ملائمة ، مفيدة وتخدم عملية المراجعة الداخلية.

ج . التبليغ بنتائج المراجعة : حيث يجب على المراجع الداخلي بعد أن يصل إلى النتائج الخاصة بعملية المراجعة أن يقوم بتصنيفها وتبليغ عليها إلى مصالح الادارية المختلفة والمعنية بهذه النتائج ، عن طريق إعداد تقرير بنتائج المراجعة الداخلية.

د . متابعة تنفيذ هذه النتائج : لا تكتمل عملية المراجعة الداخلية إلا بقيام المراجع الداخلي بمتابعة ما توصل إليه من نتائج وما تم تحديده من توصيات ، حتى يتأكد من اتخاذ الاجراءات المناسبة والمطلوبة بناء على نتائج المراجعة الداخلية.

[1] احمد حلمي جمعة ، المعايير الامريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ،مجلة المدقق ، دار النهظة العربية القاهرة العدد 64.63 ، 2005، ص 10

و . تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة و المسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.

ن . تستخدم الموارد المتاحة لإدارة المراجعة الداخلية بكفاءة و فاعلية.

هـ . تتماش جميع أعمال المراجعة الداخلية مع معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

5 . إدارة قسم المراجعة الداخلية:

تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يتولى المراجع الداخلي إدارتها بطريقة مناسبة. ويكون مسئولا عن تلك الإدارة بحيث[1] :

وحتى يتمكن هذا المدير من إدارتها بما يحقق تلك الاهداف العامة فإنه يجب عليه أن:

. تكون لديه لائحة بأهداف وسلطات ومسؤوليات الإدارة.

. يقوم بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات الادارة.

. يوفر سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في الادارة.

. يضع برنامجا لاختيار وتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.

. يقوم بالتنسيق بين جهود كل من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.

. يقوم بوضع وتنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال الإدارة و تقييم اعمالها بصفة مستمرة.

المطلب الرابع : الضوابط الأساسية للمراجعة الداخلية

اولا . تنظيم المراجعة الداخلية:

تتكون إدارة المراجعة الداخلية عادة من عدد قليل نسبيا من المراجعين ذوي المهارات العالية التأهيل والخبرة وذلك بالمقارنة مع معظم إدارة الأخرى وقد يقتصر الأمر في بعض التنظيمات على وجود مراجع داخلي واحد ، كما أنه

[1] عبد الفتاح محمد الصحن ،فتحي رزق السوافري، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004 ،ص255

قد تتسع إدارة المراجعة الداخلية في تنظيمات أخرى ليتضمن عدد كبير من المراجعين يعملون هم وحدهم تحت تنظيم كبير محكم بخلاف المصالح الأخرى [1].

وعلى هذا الأساس يتحدد شكل وحجم المراجعة الداخلية في المؤسسة إلى معيارين أساسيين هما :

- **حجم المؤسسة** : يعد حجم المؤسسة محددا أساسيا لطبيعة المراجعة المعتمدة في المؤسسة،فلا يمكن في هذا المجال أن نصمم هيكل للمراجعة الداخلية موحدا بين المؤسسة المحلية ،الوطنية أو الدولية، فاختلاف شكل وحجم المؤسسة يحتم إيجاد شكل محدد للمراجعة الداخلية فمثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج ألى إدارة للمراجعة الداخلية بحجم إدارة مماثل في مؤسسة ذات حجم كبير ، فهذا يقودنا الى حالة عدم الرشاد والزيادة في تكاليف عملية المراقبة بالمقارنة على ما تريده من منافع على التنظيم الإداري ككل.
- **مركزية ولا مركزية المراجعة** : إن كبر وحجم المؤسسات واتساعها جغرافيا يحتم وجود هياكل قارة نسبيا لتسير الأنشطة في مناطقها بغية ممارسة المراقبة على هذه الهياكل. يجود ثلاثة أنواع من المراجعة الداخلية وفقا لهذا الوضع هما مراجعة داخلية مركزية ، مراجعة داخلية لا مركزية،مراجعة داخلية مختلطة.

ثانيا . آلية عمل المراجعة الداخلية

تختلف طريقة أداء المراجع الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها والنظام الإداري الذي تسير عليه إدارتها[2].

ثالثا . مساهمة المراجعة الداخلية في صنع القرارات:

تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما داخل المؤسسة فتعمل على مساعدتها في التحكم الداخلي للعمليات و تحسينها ، حيث يمس هذا الدور جميع مستويات نشاط المؤسسة[3].

إن النظرة الخلفية وإن كانت هي الطريقة الأكثر شيوعا ، إلا أن هذه الطريقة معناها الحكم على القرار وتقييمه بعد فترة زمنية من صدوره وفي ظروف تختلف عن الظروف التي تم فيها صدور القرار ،علاوة على الاتجاه الغريزي للانسان نحو

[1] Benout pige .Audit et contrôle interne. Editions EMS .2 EDITION .PARIS .2004.P72

[2] محمدالتهامي طواهر، مسعود صديقي، المرجع السابق ، ص30

[3] إدريس عبد السلام إشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات،بنغازي،الدار الجماهيرية للنشر ،ليبيا، 1990،ص 72

الدفاع عن أفعاله وإلقاء مسؤولية الفشل على الآخرين . إن الطريقة الأخرى للحكم على جودة القرار تتمثل في الحكم . ليس على القرار نفسه . بل على الكيفية التي صدر بها القرار ، طبقا لهذه الطريقة فإن القرار الجيد هو القرار الذي يتخذ على اساس رشيد ، وبطريقة منهجية .

تلعب المراجعة الداخلية أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث تساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ، ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات جودة وفعالية .

فالغرض الأساسي للمراجع الداخلي هو مساعدة إدارة المؤسسة في القيام بمسؤولياتها عن طريق فحص وتقويم وإبداء الرأي في السياسات و الخطط والإجراءات و السجلات وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأمور الآتية :

. كفاية الأنظمة المحاسبية و المالية المعمول بها داخل المؤسسة وكفاية الأنظمة الرقابية على عمليات المؤسسة.

. تنفيذ السياسات التي تضعها إدارة المؤسسة.

. المحافظة على أصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر.

. دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر و السجلات.

. متابعة تنفيذ الأداء وتقويمه من حيث الجودة وتحقيق الكفاية الإدارية بصفة عامة.

إن فحص المراجع الداخلي لا يقتصر على أنظمة المراقبة الداخلية المحاسبية وإنما يمتد أيضا إلى أنظمة المراقبة الداخلية الإدارية التي تهدف إلي تحقيق الكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الادارية المرسومة لأن هدفه كما سبق هو خدمة الإدارة ومدها بفيض من التقارير التي تساعدها في إدارة المؤسسة بطريقة علمية سليمة .

المطلب الخامس : المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات

أصبحت السمة الغالبة على الكثير من المنظمات الحديثة استخدامها للتكنولوجيا في تسيير أعمالها ومعالجة بياناتها. فهي تساعد في بناء المؤسسات الناجحة ، وتساعدها في بناء علاقات متميزة مع عملائها ،وبالتالي زيادة حصتها السوقية ، كما أنها تساعد في عملية اتخاذ القرارات ، وتحسين الإنتاجية ، وتشجيع المنافسة العالمية. هذه التطورات في دنيا تكنولوجيا المعلومات وضعت مهنة المراجعة الداخلية أمام تحدي كبير لتطوير أدواتها وأساليبها لتستمر في تقديم

خدماتها بجودة عالية ، لذا ظهر ما يعرف بالمراجعة الإلكترونية ، أو تدقيق الأنظمة المحوسبة . هذه التكنولوجيا ستساعد مهنة المراجعة الداخلية في التغلب على بعض جوانب القصور البشري في حالة ممارسة الحكم المهني الملائم.

اولا . مفهوم وطرق المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات

لقد نشأت الحاجة للمراجعة الآلية من أجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات التي تجعلها أساسا يعتمد عليه في عملية دعم اتخاذ القرارات. وسنوضح في هذا المطلب مفهوم المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات والطرق التي تتم بها[1].

1 . مفهوم المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

أ . تعريف المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

تعرف المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات ، بأنها :" عملية جمع وتقييم الأدلة من أجل تحديد مدى مساهمة الحاسوب في حماية أصول المؤسسة ، وتأكيد سلامة بياناتها ، وتحقيق أهدافها بفاعلية واستخدام مواردها بكفاءة، مما يساعد المراجع في النهاية في أداء مهامه."

ب . أهمية المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

لقد أصبح المراجع الآن مرتبطا باستخدام الحاسوب أو الأنظمة الالكترونية أثناء أداءه لمهمته ، وهذا راجع للأسباب التالية:[2]

- ✓ التطور المستمر في مهام وإجراءات المراجعة نتيجة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية.
- ✓ توفير الوقت اللازم لأداء عملية المراجعة لما يترتب عن المراجعة من آثار على المركز المالي للعديد من المؤسسات.

فاعتماد المراجع على هذه التكنولوجيا قد يساعد في كثير من الأعمال ، وهنا نلاحظ أهمية هذا النوع من المراجعة ، والتي نوضحها في النقاط التالية[3]:

- ✓ ضمان اكتشاف الأمور الشاذة وتقليل احتمال التحايل والتلاعب بالحاسب الالكتروني نظرا لإمكانية وضع نظم رقابية محاسبية أفضل.
- ✓ تمكن المراجع من استخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن وتزيد من احتمال اكتشاف الأخطاء والغش.
- ✓ معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار للمراجعة.
- ✓ تزويد المراجع بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات فيها.

[1] ثناء على القباني و نادر شعبان السواح ، مرجع سابق ، ص173

[2] يونس زين، مصطفى عوادي، مرجع سابق ، ص107.

[3] لطفية فرجاني، المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات ، بحث منشور على الموقع WWW.docjax.com ، تاريخ الاطلاع 2017/04/15

- ✓ تحسين عملية اتخاذ القرار وعملية ممارسة الحكم الشخصي.
- ✓ تحسين جودة عملية المراجعة بشكل عام.
- ✓ زيادة النظرة المتفائلة لدى الزبائن إزاء عملية المراجعة.
- ✓ زيادة شهرة مكاتب المراجعة بسبب استخدامها الحاسوب في عملية المراجعة.
- ✓ الحصول على زبائن جدد نتيجة استخدام الحاسوب في المراجعة.
- ✓ إمكانية استخدام أساليب حديثة في المراجعة بسبب استخدام الحاسوب.
- ✓ إمكانية إنجاز بعض عمليات المراجعة المعقدة بدرجة أكثر سهولة.
- ✓ تسهيل عملية مراجعة أعمال المراجعين من قبل الشركاء أو المديرين.

ج . أهداف المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

لا تهدف المراجعة الداخلية إلى معاقبة أو تهديد الموظفين ، حيث أن وظيفة المراجعة ليست عملية تصيد للأخطاء أو معاقبة الآخرين عن الأخطاء المكتشفة أو الأعمال المشكوك في حدوثها ، وإنما تهدف إلى التحقق من سلامة تنفيذ سياسات وإجراءات المؤسسة ، وأنها كافية لتحقيق فعالية التشغيل[1]. وباستخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال المراجعة، فإنها تسمح للمراجع بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر ، حيث تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها ، واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة، بالإضافة إلى مساعدته في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية ، ويمكننا القول ، أن المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات ، تهدف إلى[2]:

- ✓ فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة المؤسسة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة عليها.
- ✓ فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.
- ✓ يجب التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.

حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

2 . طرق المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

[1] ثناء علي القباني، مرجع سبق ، ص176.

[2] يونس زين، مصطفى عوادي، مرجع سابق ، ص 109.

سنوضح في هذا الفرع من خلال طرق المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات كل من المراجعة المخططة والفجائية ، ودور المراجع الداخلي فيها. كما يلي[1]:

أ . المراجعة المخططة والمراجعة الفجائية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

. المراجعة المخططة تحتاج إلى تخطيط مسبق من خلال التنسيق بين الأطراف المختلفة وهذا لتوفير المستندات الأصلية اللازمة لعملية المراجعة وكذلك تحديد الوقت اللازم من الحاسوب لفحص البرامج والملفات وغيرها.

. المراجعة الفجائية هي عملية فحص غير مجدولة حيث يسيطر المراجع على كافة عمليات المؤسسة بهدف التحقق من سلامة ودقة عمليات معالجة البيانات.

ولنجاح المراجعة المخططة والمراجعة الفجائية فإنه لابد من وجود مسار جيد لعملية المراجعة بدءاً من المستندات الأصلية وانتهاء بالإفصاح عن البيانات في التقارير المالية.

ب . دور المراجع في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

على المراجع أن يتمتع بالمعرفة اللازمة بأسلوب عمل الأجهزة الالكترونية ، وأنظمتها ، من أجل تخطيط وإدارة ومعاينة الأعمال المنفذة وعليه أن يقرر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى الاستعانة بمهارات متخصصة في هذا المجال أم لا. وقد يكون من الضروري استعانة المؤسسة بأخصائيين في مراجعة عمليات التشغيل بالحاسب خاصة في ظل التعقيدات الكبيرة المتعلقة بنظم التشغيل المباشر فضلاً عن الخطر المقترن بتلف وتدمير الملفات أثناء الاختبار.

ومنه وفي هذا المجال ، لابد أن تتوفر في المراجع الخصائص التالية:

- ✓ المعرفة الأساسية لمكونات نظم الحاسوب ووظائفها وإمكانياتها التشغيلية.
- ✓ المقدرة على التصميم وإنشاء خرائط لتدفق النظم الحاسوبية وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف في هذه النظم.
- ✓ خبرة عامة بلغات البرمجة تسمح له بكتابة برامج بسيطة الإلمام بأساليب المراجعة في بيئة الحاسوب.

ثانيا : نطاق ومخاطر المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

من أجل القيام بالمراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات لابد للمراجع من إتباع مسار معين أو نطاق معين يسمح له بممارسة المهنة بشكل أفضل ، إلا أنه قد يستطيع أن يواجه بعض المخاطر التي تعترضه أثناء قيامه بوظيفته، وفي هذا المطلب سنحاول أن نوضح نطاق هذه المراجعة والمخاطر التي تصادف المراجع.

1 . نطاق المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

يركز المراجع اهتمامه في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات ، وتحليل المعلومات علي النواحي الآتية:[1]

[1] http://www.acc4arab.com/acc/archive/index.php/t-4467.html, le 22/03/2017

.

أ . المراجعة السابقة على المدخلات : ويتمثل ذلك في مراجعة الدورات المستندية ، ومراقبة أو متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات ، واستيفائها لكافة الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها ، وطبقا للنظم واللوائح الداخلية ودليل الإجراءات ، وتستخدم في هذا المجال ، أسلوب الأرقام المسلسلة في إدخال البيانات وإعداد سجل خاص بها. المقارنة بين الإجماليات والتفاصيل ، توثيق البيانات الداخلة من جهة أو شخص مسؤول.

ب . المراجعة على البيانات الداخلة إلى الكمبيوتر : وهنا يركز المراجع على :

- ✓ التأكد من صحة البيانات المقدمة إلي قسم إعداد البيانات بقسم الحاسبات الإلكترونية من خلال مراجعتها على المستندات.
- ✓ التأكد من صحة المعلومات والتعليمات المطلوب إتباعها عند القيام بتشغيل البيانات ، وهذا يتطلب منه دراسة برامج الكمبيوتر والاطمئنان إلي سلامتها.
- ✓ التأكد من أن التعديلات والإضافات في البيانات الداخلة قد أضيفت إلى البرنامج المخزن في الكمبيوتر بعد موافقة الجهات المخولة بذلك.

ج . المراجعة على برامج الكمبيوتر المستخدمة في تشغيل البيانات وتحليل وعرض المعلومات:

فعندما تدخل البيانات إلى الكمبيوتر فإنه يصعب التعديل فيها إلا بناءً على برنامج جديد ، ولا يكون هناك فرصة سانحة للتلاعب أو الغش أو حدوث أخطاء ، ولقطع الشك باليقين ، يمكن للمراجع الداخلي التأكد من أن البيانات والمعلومات المخزنة داخل الكمبيوتر مطابقة للأصل وفي هذه الحالة يركز على ما يلي:

- ✓ صحة تصميم البرنامج.
- ✓ سلامة أداء الحاسب الالكتروني.
- ✓ سلامة الأوامر والتعليمات من المنظور المحاسبي.
- ✓ وجود وسائل التحكم الذاتي داخل البرنامج.
- ✓ صحة التعديلات المداخلة علي برامج الكمبيوتر.

د . المراجعة علي المخرجات من المعلومات وسبل عرضها وتفسيرها:

يتركز دور المراجع في هذه المرحلة على ما يلي:

- ✓ مطابقة المعلومات الواجب أن تكون من ناحية التصميم والواقعية على المخرجات الفعلية.
- ✓ التأكد من أن تفسير المحاسب أو غيره مستندا إلي أرقام صحيحة واردة في مخرجات الكمبيوتر لتلافي التلاعب في تفسير تلك المعلومات.
- ✓ يجب التأكد من أن التقارير المرفوعة إلى المديرين تطابق من الناحية الموضوعية المعلومات الواردة من مخرجات الكمبيوتر.

ثالثا : مخاطر المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

[1] إيليا عيلبوني، **تطور تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية**، www.ao-academy.org/docs/tattawor.doc يوم 2017/03/28

نظرا للآثار البالغة التي أحدثتها نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية في عملية المراجعة فقد حاز موضوع خطر المراجعة اهتمام العديد من الجهات المهنية وخاصة أن جودة عملية المراجعة ترتبط بدرجة اكتشاف المراجع للأخطاء والغش بأنواعها ، فكلما زادت جودة عملية المراجعة قل خطر المراجعة وابتعدت عن الغش في اكتشاف الأخطاء مما يعطي الثقة اللازمة للمراجع في إبداء رأيه الفني المحايد في مدى صحة وصدق القوائم المالية المعدة الكترونيا.[1]

1 . مكونات خطر المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات :

نميز في خطر المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات ثلاث مكونات أو عناصر أساسية ، وهي:

✓ الخطر الحتمي : وهو قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري ، ويكون جوهريا إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة الحسابات أو عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية.

وتتأثر نسبة الخطر الحتمي بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة ، فضلا عن طبيعة نظام التشغيل الالكتروني المطبق والصعوبات التي يفرضها هذا النظام فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام علاوة على تعقيد أداء عملية المراجعة. فالتعديلات في مسار المراجعة المتعلقة بنظم التشغيل الالكتروني للبيانات تتمثل أساسا في الدليل المستندي للعملية ونظرا لأن المستندات المستخدمة في إدخال البيانات للحاسب قد يحتفظ بها لفترة قصيرة من الوقت أو قد لا توجد مستندات للمدخلات على الإطلاق في بعض نظم المحاسبة الالكترونية – نظرا لإدخال البيانات بشكل مباشر إلى النظام – لذلك لا بد للمراجع من زيارة المؤسسة بشكل متكرر أثناء السنة وذلك لفحص المعاملات في الوقت الذي ما تزال فيه النسخة المستندية موجودة لدى المؤسسة كما يتطلب منه أيضا أداء اختبارات أكثر حتى يكون تقدير الخطر الحتمي أقل من المستوى الأقصى.[2]

✓ خطر الرقابة : وهو احتمال عدم منع أو كشف الأخطاء الجوهرية بواسطة هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة وما يحتويه من سياسات وإجراءات. وبما أن هيكل الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يختلف عن هيكل الرقابة الداخلية التي تتم بشكل يدوي فإن تقدير خطر الرقابة يتم وفقا لمناهج مختلفة.[3]

✓ خطر الاكتشاف : ويقصد به احتمال فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية التي لم يتم منع حدوثها أو اكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية المحاسبية. ويستطيع المراجع التحكم في خطر الاكتشاف في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة عن طريق القيام بتحليل وتقييم الخطر الحتمي وكذلك فحص وتقدير خطر الرقابة. فبإمكانه تقليل نسبة خطر الاكتشاف عن طريق القيام باختبار الالتزام بنظم الرقابة، وتزداد أهمية القيام بهذا الاختبار كلما ازدادت نظم المعالجة الآلية تقدما وتعقيد.

[1] لطفية فرجاني، مرجع سابق ، ص 12.
[2] يونس زين، مصطفى عوادي، مرجع سابق ، ص-ص 111-112.
[3] لطفية فرجاني، مرجع سابق ، ص 13.

بالإضافة إلى هذا ، هناك بعض المخاطر التي تؤثر بها تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية للمؤسسة ، ومنه السير الحسن لسياساتها ، ونذكر بعض هذه المخاطر كما يلي:[1]

- ✓ مستوى الثقة في القدرات الوظيفية للتجهيزات والبرامج : فدون وجود حماية مادية خاصة فإن التجهيزات والبرامج لا يمكن أن تقوم بوظائفها على أكمل وجه ، وبالتالي فمن الضروري توفير صيانة وحماية مادية لهذه التجهيزات والبرامج.
- ✓ رؤية مسار المراجعة : نظرا للكم الهائل من المعلومات التي تدخل مباشرة إلى الحاسوب فإن استعمال تكنولوجيا المعلومات غالبا ما يخفي مصدر الوثائق والسجلات التي تسمح بتنظيم مسار المعلومة ، ومنه يجب وضع رقابات أخرى لتعويض القدرة التقليدية على مقارنة مخرجات المعلومات مع المعطيات الموجودة في الوثائق.
- ✓ تخفيض المتاعب الإنسانية : إن الاعتقاد السائد من طرف غالبية الموظفين هو أن المخرجات الناتجة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات تتمتع بدرجة عالية من الصحة لأن الحاسوب هو الذي ينتجها ، وهذا ما قد يؤدي إلى خطر الثقة العمياء في هذه التكنولوجيا وإهمال المخاطر التي قد تسببها.
- ✓ الأخطاء النظامية مقابل الأخطاء التي تحدث صدفة : فعندما تعوض المؤسسات الإجراءات اليدوية بأخرى تقوم على تكنولوجيا المعلومات ، فإن خطر ارتكاب الأخطاء العرضية أو التي تحدث صدفة ينخفض ، وبالمقابل فإن خطر ارتكاب الأخطاء النظامية يرتفع بسبب وحدة تماثل المعالجات التي تقوم عليها الحواسيب.
- ✓ الدخول غير المسموح به : غالبا ما تسمح الأنظمة الالكترونية أو المحوسبة بالدخول المباشر إلى المعطيات الموجودة في الملفات والسجلات المخزنة على شكل الكتروني ، ولأن الدخول المباشر يمكن أن يتم من نقاط بعيدة ، فإن هناك إمكانية لحدوث دخول غير مرخص به.
- ✓ ضياع المعطيات : الكثير من المعطيات في الأنظمة المحوسبة يتم تخزينها على شكل ملفات الكترونية مركزة. هذا التركيز قد يؤدي إلى بروز خطر ضياع أو إتلاف ملفات المعطيات مع إمكانية حصول تشتت في المعطيات. ونرى بأن ضياع المعطيات ، قد يؤدي إلى إعداد سيء للقوائم المالية ، وتحميل المؤسسة تعطيلات حادة.

2 ـ الأمن ضد مخاطر المعالجة الآلية للمعلومات:

ويعرف كذلك بالأمن المعلوماتي ، حيث يعّرف على أنه : " الحقل الذي يهتم بدراسة طرق حماية البيانات المخزونة في أجهزة الحاسوب إضافة إلى الأجهزة الملحقة وشبكات الاتصالات والتصدي للمحاولات الرامية إلى الدخول غير المشروع إلى قواعد البيانات المخزونة أو تلك التي ترمي إلى نقل أو تغيير أو تخريب المخزون المعلوماتي لهذه القواعد[2]"

ونجد في هذا الإطار الأنواع التالية من الأمن المعلوماتي[3]:

[1] ساسية مساهل، مرجع سابق ، ص-ص 51-52.

[2] www.ao-academy.com/docs, page 132, le 20/04/2017 .

[3] www.aceproject.org/ace-ar/topics/et/etc/onePage, le 21/04/2017 .

ـ أمن الوصول إلى البيانات : الكثير من البيانات التي تحتفظ بها المؤسسة هي معلومات حساسة ، خاصة ومميزة ، ومن ثم يجب أن تبقى آمنة. ويجب حماية العديد من برامج الحاسوب المستخدمة من قبل المؤسسة لضمان إجراء عملية المراجعة بنزاهة وعدم المساس بنتائجها من خلال البرمجيات التي تم تغييرها بطريق الخطأ أو تخريبها عمدا. وتستعمل المؤسسة لهذا طرقا معينة نذكر منها:

ب ـ الحماية بكلمات المرور : فمن الممكن ضبط أجهزة الحاسوب بحيث تطلب كلمة المرور عند بدء التشغيل لتمنح المستخدمين من إمكانية الوصول إلى أي من البيانات على النظام.

ج ـ تقييد الوصول المصرح به : قد لا ترغب المؤسسة في وصول المستخدم إلى كافة البيانات المخزنة على نظامها ، ومنه فإنها تعتمد على تقييدهم باستعمال كلمات مرور أخرى ، عند وصولهم إلى برامج معينة.

د ـ مواقع تخزين البيانات : الهدف من هذه الطريقة هو الحد من الأماكن التي يتم تخزين البيانات فيها ، وهذا بالاعتماد على آليات مركزية بدلاً من محركات الأقراص الثابتة المحلية بأجهزة الحاسوب الشخصية. هذه الممارسة تعني أن أي متسلل غير مصرح له بالدخول سيتعين عليه المرور بمستويين من الأمن للوصول إلى البيانات.

هـ ـ أمن البرمجيات : يجب أن تعمل برامج الحاسوب التي تؤدي العمليات الحساسة المتعلقة بالمؤسسة بشكل صحيح، وإلا تعرض نجاح عملية المراجعة إلى الخطر. على سبيل المثال ، إن نجح متسلل في الإخلال بالأمن والحصول على شفرة البرنامج ، فسيستطيع إحداث تغييرات من شأنها أن تغير من نتائج العمليات المتوصل لها بطريقة يكون من الصعب جداً كشفها. ويستطيع المراجع فحص الشفرة المستخدمة في أنظمة الحاسوب والتحقق من أنها تؤدي مهمتها بشكل مناسب. وبهذه الطريقة ، يصبح من الممكن ليس فقط التحقق من أن برامج الحاسوب خالية من أية عيوب خفية أو محاولات متعمدة للتلاعب بها ، ولكن أيضاً التحقق من أنه بعد استخدام البرامج لم يتم تغيير الشفرة أو العبث بها بعد أن خضعت للمراجعة.

وتتمثل طريقة أخرى لإثبات سلامة برامج الحاسوب في استخدام البرمجيات "مفتوحة المصدر" بدلاً من البرمجيات ذات الملكية الخاصة لأن شفرة البرمجيات مفتوحة المصدر تمكن المراجع من فحص الشفرة والاطمئنان على سلامتها.

خ ـ أمن الحماية من الفيروسات : ولا ننسى كذلك الحماية من الفيروسات ، لأنها تشكل تهديداً خطيراً على جميع أنظمة الحاسوب ، وخاصةً الأنظمة المترابطة من خلال الأنظمة المتصلة بشبكة الإنترنت وخدمات البريد الإلكتروني. ومن ثم ، فإن برامج الحماية من الفيروسات تعتبر جزءاً أساسياً من أي نظام حاسوب.

ثالثا ـ إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

في هذا المطلب سنوضح الإجراءات المعتمدة من طرف المراجع الداخلي من أجل القيام بمراجعة داخلية آلية صحيحة بالإضافة إلى الأساليب المتعددة والشائعة الاستخدام في هذا النوع من المراجعة الداخلية.

1 . إجراءات المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

ويقصد بإجراءات المراجعة الممارسات التي يقوم بها المراجع من أجل تحقيق أهداف المراجعة. وتختلف إجراءات المراجعة في النظم اليدوية عنها في النظم الحاسوبية ، كون المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يجب أن تشمل جميع مكونات نظام المعلومات المحاسبي مثل العاملين ، الأجهزة ، البرمجيات وقواعد البيانات ، ويعود استخدام المراجع لإجراءات مراجعة مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية وذلك نظرا للأسباب التالية :[1]

- ✓ عدم توافر جميع الأدلة المستندية الورقية الملموسة والتي يمكن قراءتها للتحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة في النظم الحاسوبية ، مما يضطر المراجع إلى استخدام أساليب بديلة معتمدة على الحاسوب كليا أو جزئيا بحسب مستوى تطور النظام في إجراء اختبارات الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية.
- ✓ لا يمكن للمراجع قراءة الملفات والسجلات الحاسوبية إلا بواسطة الحاسوب ، مما يتطلب استخدام جهاز الحاسوب في جمع أدلة المراجعة.
- ✓ هناك احتمال كبير لوجود تلاعب وإخفائه في ظل المعالجة الآلية للمعلومات لذلك فإنه يجب الاهتمام بجودة أساليب الرقابة على التطبيقات نظرا لأهميتها في الحكم على مدى الاعتماد على أدلة إثبات المراجعة.
- ✓ تتميز معالجة البيانات بالحاسوب بالسرعة والدقة العالية ، مما يؤدي إلى انخفاض احتمال حدوث أخطاء الإهمال.

ومنه ، يمكننا تقسيم إجراءات المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات إلى المراحل التالية :[2]

. **المراجعة المبدئية** : يقوم المراجع بهذه الخطوة في بداية تشغيل النظام الحاسوبي وتهدف هذه الخطوة إلى تكوين فكرة واضحة عن آلية تدفق العمليات داخل نظام المعلومات المحاسبي الآلي وإلقاء الضوء على مدى استغلال الحاسوب في عمليات التشغيل وتحديد مدى اعتماد التطبيقات المحاسبية وماهية الضوابط الرقابية وتتم هذه المرحلة بإتباع الخطوات التالية :

- ✓ جمع المعلومات عن قسم الحاسوب مثل : موقع القسم ، واسم مديره ، وعدد الأفراد العاملين به ، ومستواهم العلمي ومهامهم ومسؤولياتهم الأساسية ، والتعرف على الناحية الفنية للحواسب المستخدمة.
- ✓ تحديد التطبيقات المحاسبية الأساسية التي يتم تنفيذها باستخدام الحاسوب.
- ✓ تحديد مدى استخدام الحاسوب في التطبيقات المحاسبية وتحديد ما إذا كان الحاسوب يلعب دورا رئيسيا أو ثانويا في أنظمة المؤسسة ، من خلال دراسة زمن الحاسوب المستخدم في تنفيذ المهام وعدد وأنواع العمليات التي يتم تشغيلها من خلاله وقيمة المعلومات الصادرة عنه.

[1] ثناء علي القباني، إعداد: نادر شعبان السواح، مرجع سابق ، ص 115

[2] لطفية فرجاني، مرجع سابق ، ص- ص 18-19.

- **اختبارات الالتزام** : يقوم المراجع في هذه المرحلة بفحص وسائل الرقابة قبل تشغيل النظام الحاسوبي والأفضل أن يشارك في وضع أساليب الرقابة الخاصة بهذا النظام. والهدف من هذه المرحلة تحديد مواقع القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد إمكانية الاعتماد عليه وكذلك حجم الاختبارات التي يجب القيام بها وطبيعة أدلة المراجعة المطلوبة وتوقيت القيام بالمراجعة وتحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى التركيز عليها والتي يتم على أساسها تحديد حجم الاختبارات التفصيلية .

وتهدف اختبارات الالتزام إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ هل تم تطبيق الإجراءات الرقابية الضرورية ؟
- ✓ كيف يتم تنفيذ هذه الإجراءات ؟
- ✓ من الذي يقوم بتنفيذها ؟

- **الاختبارات التفصيلية** : بعد التحقق من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بها يبدأ المراجع بالمرحلة الأخيرة للمراجعة وهي إجراء الاختبارات التفصيلية وفحص مدى الثقة في تشغيل البيانات وذلك عن طريق:

- ✓ التأكد من أن البيانات الأولية التي تم تغذية الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق بها.
- ✓ إجراء مراجعة فجائية أثناء تشغيل البرنامج على الحاسب.
- ✓ التحقق من أن سند المراجعة والأدلة المؤيدة للتشغيل تمكن من الحكم على مدى دقة وكمالية البيانات المعدة الكترونيا.
- ✓ التأكد من أن مخرجات النظام من المعلومات سليمة ودقيقة ومتكاملة.
- ✓ التأكد فيما إذا كان مخطط البرنامج لا علاقة له بتشغيل الآلات وأن القائم بتشغيل الآلات لا صلة له بالملفات والنسخ المحفوظة في المكتبة.
- ✓ فإذا تبين للمراجع دقة نتائج التشغيل واكتمالها فإنه يمكن أن يؤكد كفاية وفعالية أدوات الرقابة وفي هذه الخطوة يقرر المراجع فيما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء مراجعة إضافية وبالتالي تعديل برامج المراجعة.
- ✓ بالإضافة لهذا ، فإنه توجد بعض البرامج الآلية التي يستخدمها المراجع كجزء من إجراءاته في المراجعة ، وذلك لمعالجة البيانات ذات الأهمية الخاصة للمراجعة ضمن النظام المحاسبي للمؤسسة ، وعلى العموم فإنه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع نلخصها كما يلي[1]:

[1] فاتح سردوك، مقالة تحت عنوان: **دراسة اثر استخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية على مراجعة الحسابات**، المركز الجامعي بالوادي- معهد العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية- ص 9، متاحة على الموقع التالي: www.iefpedia.com/ doc 2017

. البرامج المتكاملة: وهي برامج الحاسوب ذات الصيغة العامة والمصممة للقيام بمهام معالجة البيانات وفق رغبة المراجع، حيث تعد العديد من شركات المراجعة ومكاتب المراجعة الكبيرة برامج عامة لاستخدامها في حالات العميل الذي يستخدم الحاسوب.

من أهم الإمكانيات الأساسية التي توفرها هذه البرامج لمساعدة المراجع في عملية المراجعة ما يلي:

- ✓ الوصول إلى ملفات المعلومات والبحث عن البيانات واستخراجها.
- ✓ إيجاد حلول لمشاكل رياضية.
- ✓ إجراء اختبارات منطقية.
- ✓ إنتاج تقارير معينة يطلبها المراجع.
- ✓ تحديد حجم العينة العشوائية والمساعدة في استخدام العينات الإحصائية في المراجعة.

. البرامج المعدة لأغراض محددة : وهي برامج الحاسوب المصممة لتنفيذ أعمال المراجعة في ظروف محددة ، وقد يقوم المراجع بإعداد هذه البرامج أو تقوم المؤسسة بإعدادها أو الاستعانة بمبرمج خارجي يعينه المراجع لذلك.

- ✓ في بعض الحالات قد يجد المراجع أن البرامج الحالية للمؤسسة في وضعها الأصلي أو المعدل مناسبة لاستخدامها في مهمته، مثل احتساب الفوائد والرواتب وغيرها وأنه باستعماله للبرامج التي سبق وأعدها العميل يوفر الوقت والجهد المطلوبين لإعداد برامج خاصة بعمله وتنطبق على حالة عميله.

. البرامج المساعدة : تستخدم هذه البرامج من طرف المؤسسة لتنفيذ مهام معالجة البيانات العامة مثل الفرز وإحداث وطبع البيانات.

2 . أساليب المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

لقد تعددت أساليب المراجعة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات ، وهذا راجع إلى مدى احتفاظ المؤسسات بالوثائق والسجلات ، أي بمعنى ، مدى جودة مسار المراجعة ، كذلك مدى اعتماد المؤسسات على هذه الأنظمة. وفيما يلي سوف نبين أهم أساليب المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

أ . أسلوب البيانات الاختيارية : ويشمل تشغيل بيانات اختيارية يعدها المراجع ضمن نظام الحاسوب للمؤسسة التي تتم مراجعتها ، لمعرفة العناصر الرقابية المتوفرة في البرنامج التطبيقي ، ونظرا لأن المراجع هو الذي يقوم بتصميم البيانات الاختيارية ، فإنه يستطيع إعداد بيانات يجب أن يرفضها النظام ويقارن المراجع بين المخرجات التي ينتجها النظام والبيانات الاختيارية للمراجع. وهنا يلاحظ ثلاث اعتبارات[1]:

- ✓ يجب أن تشمل البيانات الاختيارية على كل الظروف المناسبة التي يريد المراجع اختبارها.

[1] ثناء علي القباني، **المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص292.

- ✓ البرامج التطبيقية التي يختبرها المراجع باستخدام البيانات الاختيارية هي نفسها البرامج التطبيقية التي تستخدمها المؤسسة في الأعمال التشغيلية خلال اليوم.
- ✓ يجب استبعاد تأثير البيانات الاختيارية من السجلات الالكترونية للعميل.

ب . أسلوب الاختبار المتكامل : يعتبر أسلوب الاختبار المتكامل امتدادا لمدخل البيانات الاختيارية وفيه يقوم المراجع بإنشاء وحدة وهمية يمكن أن تكون قسم أو زبون أو عامل أو مورد وهمي ... الخ حيث يقوم بإدماجها ضمن ملفات المؤسسة. وخلال العام يقوم المراجع بإدخال عمليات افتراضية لتلك الوحدة الوهمية ، ويتم تشغيلها مع عمليات المؤسسة الفعلية وتتم مراجعة الوحدة الوهمية على مدار العام وفي أوقات مختلفة ، وفي أي انحراف عن النتائج المحددة مسبقا يشير إلى وجود تلاعب أو غش أو على الأقل أخطاء في النظام الحاسوبي.[1]

ج . أسلوب التتبع والملاحظة : يعتبر هذا الأسلوب امتدادا لأسلوب الاختبار المتكامل حيث يتم اختيار بيانات الاختبار من ضمن البيانات الفعلية للعمليات مع وضع علامات مميزة لهذه البيانات وتتبع نتائج تشغيلها عند كل نقطة من البيانات الفعلية وتتمثل البيئة الأساسية لهذا الأسلوب في أنه يستخدم البيانات الفعلية للمؤسسة من تجنب استخدام القيود العكسية وبالتالي تجنب المشاكل التي قد تنجم عنها لدى فصلها ، وتزداد كفاءة هذا الأسلوب إذا تم تدعيمه ببعض البيانات الاختيارية الخاطئة أو غير العادية لاختبار الحالات الخاصة أثناء عمليات التشغيل ، إلا أن المشكلة تنحصر في تحديد مجموعة البيانات التي يتم وضع العلامات المميزة لها كما أنه لا يوجد ضمان لاختبار كل البرامج التي يقوم عليها النظام الحاسوبي وحتى البرامج التي يتم اختبارها لا يوجد ضمان باختبار كل أجزاء هذه البرامج بما في ذلك البرامج الفرعية للتحقق من قابليتها للتشغيل.[2]

د . أسلوب المعالجة المتزامنة : ويستخدم هذا الأسلوب في الرقابة على العمليات غير العادية ، حيث يتم تزويد البرنامج العام للمراجعة الالكترونية ببعض التعليمات التي تؤدي إلى فحص البيانات الحقيقة أثناء معالجتها الكترونيا والتحقق من مدى أمانتها وإصدار رسائل بالتجاوزات التي تحدث أثناء المعالجة وتسمى بالبيانات الرقابية ، وحتى تتحقق الفائدة من هذا الأسلوب يتعين اشتراك المراجع في تصميم النظام للتحقق من مدى كفاية الضوابط المختلفة واقتراح أي ضوابط إضافية تساعد في اكتشاف التجاوزات.[3]

وللإشارة ، فحسب هذا الأسلوب ، تتم عملية المراجعة بشكل مستمر على مدار السنة ، مما يجعل هذا الأسلوب أكثر ملائمة.

ونوضحه في الشكل كما يلي:

[1] لطفية فرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[2] يونس زين، مصطفى عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 121.
[3] ثناء علي القباني، إعداد: نادر شعبان السواح، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الشكل رقم(1): أسلوب المعالجة المتزامنة

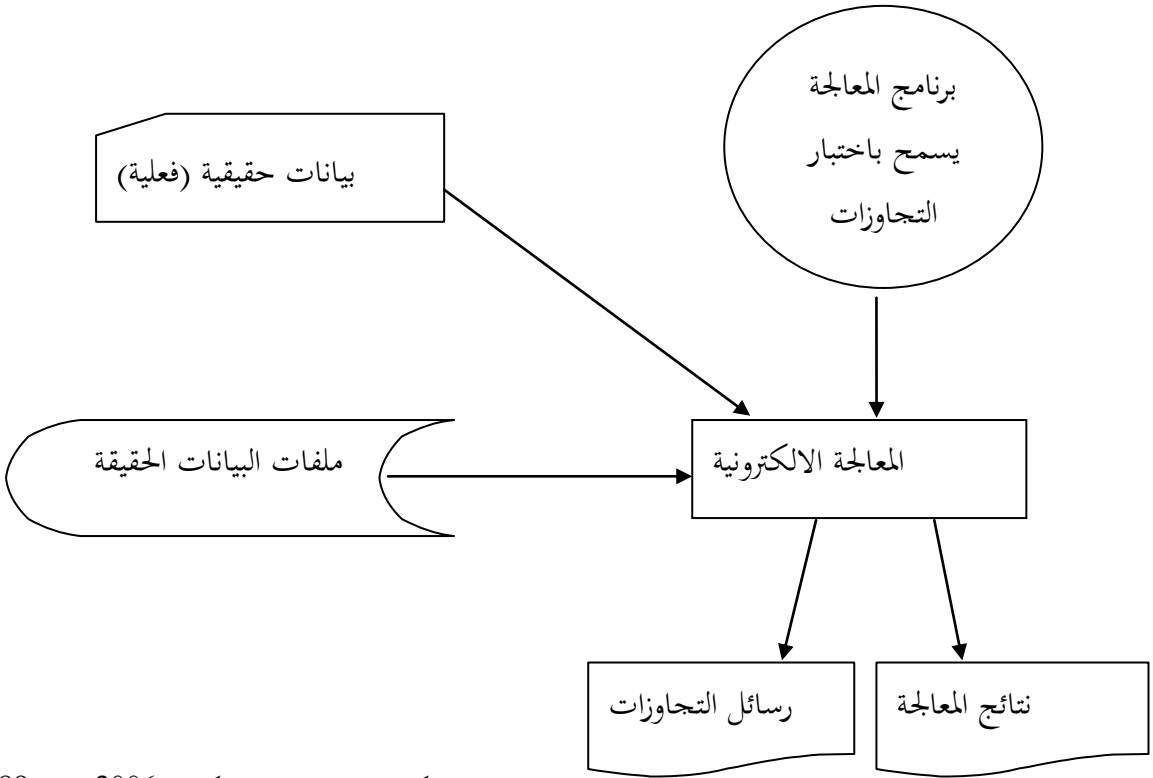

المصدر: ثناء علي القباني ، إعداد : نادر شعبان السواح ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني ،دار الجامعية،الاسكندرية،2006 ، ص 189

هـ . أسلوب المحاكاة الموازية : وفي ظل هذا الأسلوب ، يعد المراجع مجموعة من البرامج التطبيقية التي تحاكي برامج العميل ، ويتم تشغيل البيانات الفعلية للعميل باستخدام هذه البرامج على التوازي مع نظام العميل ، ثم تقارن النتائج إما يدويا ، أو باستخدام الحاسوب. ويتميز هذا الأسلوب بأنه اختبار فعلي لبيانات العميل ، كما أنه يمكن للمراجع من تتبع تدفق العمليات الفعلية عبر مراحل تشغيلها وزيادة حجم عينة الاختبار دون زيادة كبيرة في التكلفة ، مع إمكانية قيام المراجع بإجراء الاختبار بصفة مستقلة ، بالإضافة إلى قدرته في اكتشاف البرامج المزورة.[1]

المبحث الثالث : الأداء المالي

تمهيد

يعتبر مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذا ينطوي إلى العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة ، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها وخاصة شركات التأمين لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم

[1] سمير كامل محمد، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص167.

الفكرية ، أما من الناحية العلمية فقد اهتم بهذا الموضوع جميع الشركات بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص ، ولقد سعت الشركات قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تتم صياغتها لديمومة الشركة و استمراريتها وتحقيق أرباحها. إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها ، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها ، وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء المالي .

كما تعتبر المؤشرات المالية والمؤشرات الحديثة الأساس لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين ، والى جانب ذلك هناك مؤشرات مالية خاصة بشركات التأمين ينبغي أخذها في عين الاعتبار ، ولوضع مؤشرات علمية وعملية سليمة تتوافق مع طبيعة نشاط التأمين نقسم هذا الفصل كما يلي:

المطلب الأول :مدخل عام للأداء المالي.

المطلب الثاني :قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

المطلب الثالث :معايير و مؤشرات و مصادر تقييم الأداء المالي

المطلب الأول :مدخل عام للأداء المالي

يعتبر موضوع الأداء من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية ، حيث نال مفهومه نصيبا وا فرا من الاهتمام والبحث في الدراسات الإدارية بشكل عام وبدراسات لتداخل المؤتمرات التي تؤثر عليه وهذا أدى إلى اهتمام جميع الشركات بهذا الموضوع بشكل عام ويعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما ، وقدم لقياس أداء الشركات لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح.

أولا :ماهية الأداء

يعد مفهوم الأداء المالي عموما من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ تنطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات من مختلف أنواعها ، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديدا على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة[1].

1: تعريف الأداء

ومن هنا نجد أن هناك عدة تعاريف مختلفة للأداء سنحاول تحديد البعض منها فيما يلي:

أ . تعريف الأداء لغة

إن مصطلح الأداء يقابل الكلمة اللاتينية"**Performare**"التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما ، والتي اشتقت منها الكلمة الإنجليزية "**Performance**"والتي تعني إنجاز الأعمال ، أو كيفية التي تبلغ المؤسسة أهدافها[2].

[1]طالب علاء فرحان،أيمان شيحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسة و الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، طبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2011، ص 36

[2]صباح ترغيني ، دور ادارة المعرفة في تحسين أداء العاملين ، رسالة دكتورة،اقتصاد وادارةالمعارف والمعرفة ،2010.2011،ص47

ب . تعريف الأداء اصطلاحا

يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للشركات بشكل عام ، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة،وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء ، فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه الشركة من خلال تحقيق أهدافها ، وفي هذا السياق نجد أنه تتعدد تعاريف الأداء وتختلف معايير ومقاييس التي تعتمدها الشركات في دراسته ، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولته إ لا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد له لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب ، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف"**Robins &Wlersema**"الأداء بأنه "يعبر عن إمكانية الشركة في ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد.

- ❖ يعرف"**Miller&Bromiley**"سنة 1990 على أنه ":محصلة قدرة الشركة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة ، وهو انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[1].

- ❖ ويعرف الأداء أيضا على أنه":الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة المحددة."
- ❖ ويعرف كل من" **David**"سنة 2001 على" أنه مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسة التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة[2].
- ❖ ويعرف الأداء على أنه" :درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة عالية حيث تشير الفعالية إلى تحقيق الأهداف المحددة من الشركة بغض النظر عن التكاليف المترتبة عن هذه الأهداف[3].
- ❖ ويعرف الأداء على أنه" :الأبعاد الكاملة لشيء ما ، أما على مستوى التسيير فيعني إنجاز اعمل المطلوب أو القيام بمهمته وتنفيذها على الوجه المطلوب ، ويرتبط الأداء ، مع مفهوم الفعالية التي تعبر عن مدى مساهمة الأداء الذي يتم القيام في .تحقيق هدف موضوع بشكل مسبق[4].

[1] عبد المليك مزهودة ،المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا،كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة ورقلة ،2005 ،ص486

[2] وائل محمد صبحي إدريس ، طاهر محسن منصور الغالبي ،سلسلة إدارة الاداء الاستراتيجي،الطبعة الاولى،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن2009، ص38

[3] علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداني ، مرجع سابق ،ص64

[4] نورالدين مزهودة ، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة ،رسالة ماجيستر،تخصص تقييم المؤسسات،ورقلة ،2008،ص47

ويمكن أن نعرف الأداء من خلال ما سبق أنه الاستخدام الأمثل للموارد المالية و البشرية لتحقيق الأهداف المسطرة للشركة.

ثانيا :ميادين الأداء

لـــلأداء مجـــالات معينـــة يعكـــس كـــل منهـــا هـــدًفا معينـــا تســـعى الشـــركة لتحقيـــق هـــو لقـــد حـــدد **Ramanuyam&Vonkatraman**"مجلات الأداء في عدة ميادين ونوضح هذه الميادين أكثر فيما يلي[1]:

1) ميدان الأداء المالي:

يرتبط هذا الميدان بالجانب ويشير إلى المفهوم الضيق للأداء في الشركات الأعمال لأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف المالية.

2) ميدان الأداء التشغيلي:

يجمع هذا المفهوم بين المفهومين الأداء المالي و العملياتي ، ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء م ن. خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية ، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية ومؤشرات تشغيلية.

3) ميدان الفاعلية التنظيمية:

هو المفهوم الأوسع و لأشمل لميادين الأداء ، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي.

ثالثا . العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1 . مجموعة العوامل البشرية :إذ الدراسات التي قامت حول سلوك الفرد لتجسيد هذه العوامل المؤثرة على الأداء كانت تدو حول مدى توظيف الفرد لقدراته الفكرية والجسمية لأداء العمل من أجل إشباع رغباته.

2 . مجموعة العوامل التقنية :تضم أثّر طبيعة وأساليب استخدام التقنية على أداء الشركة ، وهذا راجع إلى النقص ي كيفية القيام بعملية الصيانة وكيفية :القضاء على العراقيل المعيقة والضارة بالتجهيزات.

3 . مجموعة العوامل التنظيمية :يرى"**روبرت روجيس** "أن الهيكل التنظيمي هو أحد الوسائل التي تبين أسلوب التنظيم المعتمد عليه في الوحدة الإنتاجية والذي يعمل على التنسيق عمل الأفراد .مع بعضهم البعض وبفاعلية لتحقيق أعلى مستويات الأداء وتحديد الأهداف المقصودة.

كما أن بعض الدراسات توصلت إلى أن العوامل المؤثرة في الأداء تنحصر في خمسة .عوامل أخرى وهي :غياب الأهداف المحددة ، عدم المشاركة في الإدارة ، اختلاف مستويات الأداء ، مشكلات الرضا الوظيفي ، التسيب الإداري.

[1] عبد المليك مزهودة،مرجع سابق،ص 200

[2] زهير ثابت سلسلة الدليل العلمي كيف يتم أداء العاملين في الشركات دار قباء للنشر، القاهرة،2001،ص59

المطلب الثاني :مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي شموليا وهاما وضروريا لأي شركة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها أي هذا لارتباطه بالجانب المالي ، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل الشركة.

اولا . مفهوم الأداء المالي

لم يتوصل الباحثون إلى إجماع حول مفهوم موحد للأداء المالي لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب له.

1 :تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي الضيق لآراء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي لأعمال مختلفة تمارسها الشركة ،ويساهم في اتاحة الموارد الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الاداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[1].

كما يعد الأداء المالي من أكثر الميادين الأداء استخداما وقدما لقياس أداء الشركة لأنه بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح.وفي ما يلي بعض التعاريف التي تبرزهم جوانبه:

- عرف"**Gladston**"سنة 1988 وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجلات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات ، الإيرادات ، الموجودات ، المطلوبات وصافي الثروة[2].
- **كما عرفه كل من Venkatraman&Ramanujam**سنة 1986 هو ميدان الأداء الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الاستراتيجية[3].
- عرفه**Hunt &Morgan** سنة 1995 يعد هدف الشركات الأساسي،أما عن الهدف الثانوي للشركة يمكن تحقيقه ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق.

[1]زهير ثابت مرجع سابق،ص59

[2]علاء فرحان طالب ،ايمان شيحان المشهداني ، مرجع سابق ،ص67

[3]عبد الله أحمد عبد الله الدعاس ،ادارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الاداء المالي العلوم الادارية،المجلد 37،العدد1، عمان ،2010ص98

❖ **عرف"Miller&DESS"سنة 1996** الأداء المالي على أنه :متمثل في الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة ، كما يعني كذلك المهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غايتها.

❖ يعرف بأنه " أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة محددة.

❖ ويعرف بأنه" أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة أو السهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها الشركات أعمالها لتحقيق غايتها ، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

2 . معايير الأداء المالي

إ ن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئًا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة المركز المالي للشركة ، ونوضح فيما يلي معايير المقارنة لتي أشار إليها عدد من الكتاب:

أ . المعايير التاريخية :تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس الشركة ، ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة ، مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ[1].

ب . المعايير القطاعية الصناعية : وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد ، أي مقارنة النسب المالية للشركات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة ، ويستاء منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه الشركات . لكن يعاب عليها عدم الدقة ، التفاوت من حيث الحجم وطبيعة النشاط[2].

ج . المعايير المطلقة :وهي أقل وأضعف المعايير من حيث الأهمية ، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع الشركات وتقاس بها التقلبات الواقعية وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي مازالت تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

[1] عدنان تايعة النعيمي وآخرون،الادارة المالية النظريةوالتطبيق ، الطبعة الثانية،دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان ،الاردن ،2008، ص102

[2] عبد الستار الصباح ، سعود العامري ، الادارة المالية أطار نظرية وحالات عملي ،الطبعة الثالثة ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2007،ص54

د . المعايير المستهدفة :هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات ، وكذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لمدة زمنية ماضية ، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع الشركات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها[1].

3 - أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح .مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة ممن البيانات التي يوفرها الأداء المالي الترشيد قرارات المالية للمستخدمين وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- ❖ تقييم ربحية الشركة.
- ❖ تقييم سيولة الشركة.
- ❖ تقييم تطور نشاط الشركة.
- ❖ تقييم مديونية الشركة.
- ❖ تقييم تطور توزيعات الشركة.
- ❖ تقييم تطوير حجم الشركة.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته أداء نحو الاتجاه الصحيح.

4 - أهداف الأداء المالي

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للشركات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة ، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

أ . يمكن المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم لتفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.

[1] علاء فرحان طالب ، إيمان المشهداني ،مرجع سابق ،ص75،74

ب . يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيول ة .ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

المطلب الرابع : قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

إن عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق الأهداف وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة وأهمية من أجل أن يكون المعيار ذا دلالة ومقياس صادق لمدى فعالية استخدام موارد الشركة.

أولا :الأسس العامة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات انتاج السلع الصناعية ، ذلك لان عددا هاما من العناصر التى تتكون منها معايير الأداء فى شركة التأمين أغلبها مبنى على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن القول بان معايير أو مقاييس تقييم الأداء فى شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية.

1: المعايير الخارجية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور المتعاملين ويبنى عليها حكمه على شركة التأمين، وأهم هذه العوامل ما يلى[1]:

أ . الخدمة الجيدة للعملاء: وأهمها السرعة والعدالة فى تسوية التعويضات.

ب . تكلفة التأمين

ج . السمعة المالية العامة للشركة.

2 . المعايير الداخلية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديدا لقياس الأداء فى شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها ، نلجأ إلى تقييم العناصر الادارية المختلفة فى الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها ، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية ، وأهمها ما يلى:

أ . الهيكل الوظيفى والكفاءات.

ب . بحوث الانتاج والتطوير.

ج . الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين.

د . الرقابة على التعويضات.

[1]إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء لشركات التأمين متاح على الرابط :
http ://www .faculty.ksu.edu.sa ، 2017/04/24

هـ . التسويق.

ح . الاستثمارات.

خ . التخطيط المالى.

و . الكوادر وتدريبها.

ثانيا :قياس الأداء المالي

تقدم النسب المالية والتوازنات المالية معلومات عن الشركة في تقييم سلوكيات، الإدارة ومهارتها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال دراستها.

1 . النسب المالية

أ . تعريف النسب المالية

يمكن أن تعرف النسب المالية كما يلي:

- تعرف على انها ":علاقة بين بسط مقام ،و قيم البسط و المقام هي البيانات و الارقام التي تعرضه الميزانية العمومية و قائمة الدخل ، شرط ان يكون العلاقة مرتبطة بالأداء و مفسرة له.[1]"
- وتعرف أيضا على أنها" هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية تزود الأطراف المعنية في الشركات بمعلومات محددة تساعدهم على تفهم ظروف الشركة بشكل أفضل بالمقارنة بالمعلومات التي يحصلون عليها من تحليل المعلومات بشكل أفضل[2] .
- كما يعرف**Ratio**النسبة المالية على أنها": علاقة لها دلالتها بين متغيرين أو رقمين يمثِّل أحدهما البسط والثاني يمثِّل المقام ، وبالقياس يقصد بالنسبة المالية المستخدمة في التحليل المالي العلاقات التي تنشأ بين الأرقام الواردة في قائمة مالية معينة ، أو بين تلك الأرقام وأرقام قوائم أخرى ، وتوضح هذه النسب جوانب القوة والضعف في أداء المنشأ.[3]"
- كما عرفه**iquidity Ratios**على أنها" :مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل[4] ."
- وتعرف كذلك على أنها":عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي ُتظهر العلاقة بين بنود الميزانية ، أو بين بنود الميزانية وبنود حساب الأرباح والخسائر .والنسبة المالية تعد كمعدل أو مؤشر يكشف عن نقاط الضعف ، أو نقاط القوة في الجوانب المالية للشركة. "

[1] محمود الخطيب ، مرجع سابق ، ص5

[2] عاطفة وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص86

[3] عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي و الاداري المستخدمة في القطاع البحري، درجة الماجستير في ادارة الأعمال، تخصص ادارة الأعمال، 2007،ص84.

[4] عبدالله أحمدعبدالله الدعاس، مرجع سابق، ص6

عموما مما سبق يمكن إعطاء تعريف عام للنسب المالية على انها تقيس بشكل عام علاقة بين رقمين ، بسط ومقام وتكون هذه العلاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للشركة.

ب . أنواع النسب المالية

يفترض على المحلل المالي أن يقوم بحساب النسب التي تتلاءم وطبيعة الغرض المراد والتقييم المطلوب من الإدارة والمشاكل الرئيسية التي تواجهها ، فهنا كعدد كبير من النسب المالية ولا بد من اختيار المجموعات التي لها أهمية في عملية تقييم الأداء المالي والإداري ، وكذلك في تقدير نجاح الشركة وقوتها أو ضعفها ، وتحديد مراكز الضعف في الشركة بالإضافة إلى قدرتها في تحديد مراكز القوة وذلك من خلال ستة مجموعات يمكن توضيح كل منها في الآتي:

. نسب السيولة

نسبة السيولة هي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها[1]. وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها ، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها القصيرة الأجل[2].

❖ **نسبة التداول** :تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل)المطلوبات المتداولة (مما لديها من نقدية وموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية على المدى القصير(الموجودات المتداولة)[3]، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

❖ **نسبة السيولة السريعة** : وهي نسبة تأخذ كمؤشر أو كبديل على نسبة التداول،ويمكن أن تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية[4]:

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة – (المخزون – مصروفات مدفوعة مسبقا) /المطلوبات المتداولة

❖ **نسبة السيولة النقدية** : تقيس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من نقدية والموجودات شبه نقدية .ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية [5]:

نسبة النقدية = النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) /المطلوبات المتداولة.

. نسب النشاط

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم فيها الشركة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة ، فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات ، ونسب النشاط تعتبر مهمة

[1] عبد الله أحمد عبد الله الدعاس،مرجع سابق ،ص07.
[2] عباسي عصام، مرجع سابق،ص64
[3] عتاب يوسف حسون ، مرجع سابق،ص87
[4] عبد الستار الصياح، مرجع سابق، ص58
[5] عتاب يوسف حسون، مرجع سابق، ص87

لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للشركة على المدى البعيد ، ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية[1]:

❖ **دوران الزبائن** : تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل،أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض ، ويمكن تحسب من خلال العلاقة التالية:

مدة التحصيل من الزبائن = الزبائن + أوراق القبض)/(رقم الأعمال السنوي×360)

❖ **نسبة المبيعات الى اجمالى الاصول** :تحسب نسبة المبيعات الى اجمالى الاصول وفقا للعلاقة التالية:

نسبة المبيعات الى اجمالي الأصول = نسبة المبيعات / اجمالى الأصول

. نسب الرفع المالي(المديونية)

تقيس نسبة الرفع المالي مدى اعتماد الشركة من أموال الغير في تمويل احتياجاتها ، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق الشركة لحجم كبير من الإرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها الشركة هي النسب التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة

❖ **نسبة إجمالي الديوان إلى إجمالي الأصول**:يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول و إجمالي الديون تشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الدائن من الميزانية العمومية بالاستثناء حقوق المساهمين ، سواء كانت هذه الديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي[2]:

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول=إجمالي الديون/إجمالي الأصول

❖ **نسبة التمويل قصير الأجل الى اجمالي الديون:**

يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة القروض القصيرة الاجل على اجمالي القروض ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي[3]:

نسبة التمويل قصير الأجل الى اجمالي الديون = القروض القصيرة الأجل /اجمالي القروض.

[1] عباسي عصام، مرجع سابق، ص67

[2] فايز سليم حداد،الادارة العامة المعاصرة،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،2009 ، ص75.

[3] مجدي الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2007 ، ص ص 83 - 84.

. نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية:

يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة الخصوم المتداولة على حقوق الملكية ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية.

❖ **نسبة اجمالي الديون الى الموجودات** :تحسب وفقا للعلاقة التالية :

نسبة اجمالي الديون الى الموجودات= اجمالي الديون القصيرة والطويلة/الموجودات.

. نسبة الربحية

وتشير هذه النسبية الى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض(الرفع المالي)وإدارة الأصول(قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية ، ويمكن حساب البعض منها كما يلي[1]:

❖ **معدل العائد الى حقوق الملكية** :تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية ،لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة. ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

العائد على حقوق الملكية= الربح الصافي /حقوق الملكية

❖ **معدل العائد الى اجمالي الأصول** :تشير هذه النسبة الى الدخل المتحقق على اجمالي الأصول المستثمرة في الشركة ، ويمكن حسابه من كما يلي:

العائد على اجمالي الأصول = الأرباح المحققة للتوزيع/اجمالي الأصول

❖ نسبة الربحية المالية :تقيس هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة،ويمكن حسابها وفقا للعلاقة نسبة الربحية المالية : تقيس هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة،ويمكن حسابها وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الربحية المالية = نتيجة السنة المالية / (الأموال الخاصة * 100)

[1] عمر بوخزاز، مبادئ المحاسبة التحليلية تسيير متعدد، مطبعة امزيان، الجزائر، 1998 ، ص 41.

❖ **نسبة الربحية الاقتصادية** :تعتبر هذه النسبة عن كفاءة التراكم للأموال الخاصة بعد اقصاء المصاريف،وذلك بهدف جعل طريقة تمويل الشركات محايدة .ويمكن حسابها وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الربحية الاقتصادية)= نتيجة الاستغلال –المصاريف المالية/(الأموال الدائمة×100.

2 . التوازنات المالية

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي ، وتتمثل أساسا في رأس المال العامل ، احتياجات رأس المال العامل ، والخزينة[1]:

أ . رأس المال العامل

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي ، ويسمى أيضا هامش الأمان ، نجد له عدة تعريفات منها:

–أنه هامش أمان بالنسبة للشركة

–هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهه التمويل الأصول الثابتة ، ويمكن حسابه بطريقتين:

. رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

. رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

وهناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

رأس المال العامل الخاص :وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ، وتحسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الإجمالي:هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال الشركة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل ، تشمل مجموعة الأصول المتداولة.

ويحسب بالعلاقة التالية:[2]

[1]ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير(التحليل المالي) ، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999، ص ص 47- 46.

[2]عباسي عصام، مرجع سابق،ص74

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

. رأس المال العامل الخارجي :هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي ، أو الأصول المتداولة ، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون.

ب . احتياجات رأس المال العامل

ندرس احتياج رأس المال العامل في الأجل القصير،وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها وتسمى موارد الدورة ، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياج دورة الاستغلال ، في حاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال ، على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع الاحتياجات ، وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفيات ا لمصرفية).

ج . الخزينة

تشكل الخزينة الاجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الاجمالي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به احتياج في رأس المال الإجمالي،وعليه فاذا تمكنت الشركة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل ، أما في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل[1].

وتحسب الخزينة كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكننا أن نخرج بخلاصة عامة أن المراجعة الداخلية تحتل مكانة هامة في المؤسسة ،فهي وظيفة ضرورية في المؤسسة لتحقيق أهدافها لأنها تتناول الفحص ألانتقادي المنظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات وإجراءات وسائل الرقابة الداخلية ، لهذا نجد المرجعة الداخلية تقوم بقياس فعالية الوسائل الرقابية ، كما أن تقييم الاداء المالي يمكن من تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف وفعالية الاداء في تحقيق الاهداف التي تسعى الشركات الى تحقيقها ، بحيث يتم اتخاذ القرارات بمختلف انواعها بعد القيام بعملية الوقوف على الوضع المالي للشركة.

فالمراجعة الداخلية ذات أهمية بالغة حيث تسعى إلى تحقيق الإشراف والرقابة الإدارية في المؤسسة ، وذلك بتقييم كفاءة أداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية الداخلية (إدارات ، أقسام ، فروع) حتى تساعد جميع أعضاء الإدارة على تأدية مسؤولياتهم لطريق فعالة . كما تقدم خدمات عديدة للمؤسسة وذلك من اجل ضمان السير الحسن والجيد لسياسات المؤسسة وزيادة فعاليتها للوصول بها إلى درجة التحكم الرشيد.

[1] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2004 ،ص 35 .

كما يمكن أن نكتشف بان المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة ، في ظل وجود أسلوب علمي و عملي و جملة من التقنيات والمعايير المؤطرة لعملية المراجعة الداخلية الممكنة من التقييم السليم لمستويات الأداء داخل كل وظيفة أو نشاط.